كتاب تحف العقول عن آل الرسول
مؤلفه واعتباره

بحوث فقهية ٦

كتاب تحف العقول عن آل الرسول
مؤلفه واعتباره

تمام زمام

مركز ابن إدريس الحلي للتنمية الفقهية والثقافية

العراق – النجف الأشرف

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

توزيع

شركة دار السلام

بيروت - لبنان

لبنان: 009611472192 - 009613461595

العراق: 009647802150376

E-mail:daralsalamco@hotmail.com

البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

البريد الإلكتروني: Ibnidreesalhilli@yahoo.com

http://www.Ibnidrees.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المركز:

يسرُّ مركز (**ابـن إدريـس الحـلي للتنميـة الفقهية والثقافية**) أن يُقدم لقرائـه إصـداراً جديداً من سلسلة بحوث فقهية، والتـي تتنـاول بالدراسة ما يُهم المتفقهين والمشتغلين بالفقه.

وتحمل هـذه الدراسـة عنوانـاً يـرتبط بعمليـة الاستنباط الفقهي التي يمارسها الفقهاء، حيـث قام الباحث الشيخ تمـام زمـام بدراسـة في كتـاب (**تحف العقول**)، مترجماً لمؤلفه، وباحثاً حول مدى اعتبار الروايات الواردة فيه، وذلـك نتيجـة اعتمـاد جملة من فقهائنا على بعض ما ورد في هذا الكتاب.

آملين أن يساهم هذا الكتاب في الارتقاء بالبحـث الفقهي في الدائرة الشيعية.

مركز ابن إدريس الحلي
للتنمية الفقهية والثقافية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة:

مرت في التاريخ شخصيات كان لها أثر إشكالي على الساحة العلمية، وإشكاليتها تكمن في الخلاف الذي دار حولها، إن من ناحية الاختلاف حول العقيدة والمذهب، أو الاختلاف حول الوثاقة وعدمها، أو حتى الاختلاف حول الوجود وعدمه، بمعنى كون الشخصية مختلقة، ولا وجود لها على أرض الواقع والحقيقة، أو أنها كانت موجودة فعلاً وواقعاً.

ولعل الشيخ أبا محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني، وهو أحد أعلام القرن الرابع الهجري - على ما يذكر موثقوه - وصاحب كتاب (**تحف العقول عن آل الرسول**)، هو أحد تلك الشخصيات التي دار جدل حول وثاقتها.

ولكن هذه الإشكالية لم تقع بين أبناء عصر واحد، أو طبقة واحدة، وإنما وقعت بين الذين عاصروا

الشيخ ابن شعبة، أو جاؤوا بعده بمدة امتدت حتى القرن العاشر الهجري، وبين من جاء في القرن العاشر الهجري وما بعد، وتحديداً بعد الشيخ إبراهيم القطيفي، أحد أعلام القرن العاشر، ومعاصر الشيخ الكركي، ذلك أن الشيخ إبراهيم القطيفي هو أول من ذكر ابن شعبة، ونقل عنه في كتبه، وذلك حين جاء على ذكره في كتاب (**الوافية في الفرقة الناجية**).

ومن هنا بدأت الإشكالية، فكيف لعالم بحجم الشيخ ابن شعبة أن يبقى مجهولاً أو مهملاً لمدة تربو على الستة قرون، ولا يأتي أحد على ذكره، أو حتى الإشارة إليه، لا قدحاً، ولا مدحاً؟!

واقتادتني الظنون بادئ ذي بدء إلى احتمال أن يكون من الشخصيات المختلقة، لكن سرعان ما تبددت ظنوني هذه حين وجدت أنّ أحد أبناء شعبة – وهو قريب عهد من الحسن بن علي بن شعبة، واسمه حمزة بن علي بن شعبة الحراني – قد ذكر الحسن بن شعبة، ونقل عنه في كتاب له اسمه (**حجة العارف في إثبات العدل على المباين والمخالف**)،

وكان نقله من كتاب للحسن بن علي بن شعبة اسمه (**حقائق أسرار الدين**)، والكتابان مخطوطان، ويتحدثان وفق معتقدات لا تنسجم مع معتقدات الإمامية الاثني عشرية.

والظاهر من كتاب (**حجة العارف**) أنه كتب في مطلع القرن الخامس الهجري، وتحديداً سنة (٤٠٨هـ) على ما يذكر كاتبه في ذيل الكتاب، وهذا يعطي انطباعاً بأنّ حمزة بن علي بن شعبة كان قريب عهد من الحسن بن علي بن شعبة، وهو ليس إمامياً على ما يظهر من كتابه، والذي ينقل فيه من كتاب للحسن بن علي بن شعبة، فيكون الأمر أنّ عدم ذكر الحسن بن علي بن شعبة في كتب الإمامية هو لعدم كونه من أعلام الإمامية ومصنفيها.

ومن هنا كانت انطلاقة البحث في عقيدة ابن شعبة وحقيقة مذهبه، ثمّ البحث في كتاب (**تحف العقول**)، والطريق إليه إن وجد، وذلك كون الكتاب قد اعتمد من قبل الفقهاء، فقاموا بنقل عدد من رواياته، ليستدلوا بها على بعض المسائل الفقهية.

ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

١- ما أورده المحقق البحراني في كتاب (**الحدائق النضرة**)، يقول: «... إلّا أنه قد ورد هنا بعض الأخبار مما يتسارع إلى الفهم منها الدلالة على قول المشهور، مثل ما رواه شيخنا المجلسي في كتاب (**البحار**) عن كتاب (**تحف العقول**) للحسن بن علي بن شعبة، وكتاب (**بشارة المصطفى**) للطبري، عن أمير المؤمنين (ع) في وصيته لكميل: يا كميل، انظر فيما تصلي، وما تصلي، إن لم يكن في وجهه ومحله فلا قبول»[١].

٢- ما أورده السيد علي الطباطبائي في كتاب (**رياض المسائل**)، يقول: «وفيما أرسله الحسن بن علي بن شعبة في (**تحف العقول**): والمحرم بالحج ينحر الفداء بمنى حيث ينحر الناس، والمحرم بالعمرة ينحر الفداء بمكة»[٢].

٣- ما أورده الشيخ الجواهري في كتاب (**جواهر**

١- الحدائق النضرة، المحقق يوسف البحراني، ط محققة، ج٧، ص١١٠، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

٢- رياض المسائل، السيد علي الطباطبائي، ط١، ج٧، ص٣٤١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

الكلام)، يقول: «... ومرسل الحسن بن علي بن شعبة في المحكي عن (**تحف العقول**) عن الصادق (ع): كل شيء يكون غذاءً للإنسان في مطعمه أو مشربه أو ملبسه، فلا تجوز الصلاة عليه، ولا السجود، إلّا ما كان من نبات الأرض من غير ثمر، قبل أن يصير مغزولاً، فإذا صار غزلاً، فلا تجوز الصلاة عليه، إلّا في حال الضرورة»[١].

٤- ما أورده الشيخ الأنصاري في كتاب (**المكاسب**)، يقول: «وينبغي أولاً التيمن بذكر بعض الأخبار الواردة على سبيل الضابطة للمكاسب، من حيث الحل والحرمة، فنقول: مستعيناً بالله تعالى، روى في (**الوسائل**) للحر العاملي و(**الحدائق**) للبحراني، عن الحسن بن علي بن شعبة، في كتاب (**تحف العقول**)، عن مولانا الصادق (ع)، حيث سئل عن معايش العباد، فقال: ...»[٢].

ورواية المكاسب لم ننقلها كاملة توخياً للاختصار،

١- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي، ط١، ج٨، ص٤٢٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢- كتاب المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري، ط٥، ج١، ص٥، دار الثقلين، قم.

لأنه سيأتي بحث خاص حولها في سياق الكتاب.

أسأل الله تعالى أن يوفقني لذلك، هو حسبنا، وهو نعم الوكيل.

والحمد لله رب العالمين..

تمام زمام

المبحث الأول
ترجمة ابن شعبة الحراني

المؤلف:

هو أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني أو الحلبي، من أعلام القرن الرابع الهجري، وهو معاصر للشيخ الصدوق ابن بابويه المتوفى سنة (٣٨١هـ)، لم يذكر له تاريخ ميلاد أو وفاة، وسبب ذلك أنّه لم يرد له أي ذكر في كتب الرجال أو المحدثين من الإمامية المتقدمين، فلم يترجم في كتابي الشيخ الطوسي (**الفهرست**) و(**الرجال**)، ولا في رجال النجاشي، مع أنهما قريبا عهد منه.

أما ما جاء في مقدمة كتابه بقلم الشيخ حسين الأعلمي من أنّ الشيخ المفيد قد روى عنه، وبالتالي فهو شيخ الشيخ المفيد، فهذا محل بحث، والبحث فيه يقع من جهتين، مرّة من جهة الرواية نفسها، ومرّة من جهة الكتاب الذي وردت فيه الرواية، وهو كتاب

(**الاختصاص**)، والذي يبحث في صحة نسبته للشيخ المفيد، وهو ما سيأتي لاحقاً.

وأيضاً فإنّ ابن شعبة لم يرد لـه ذكـر في أيّ مـن كتب الرجال حتى القرن العاشر الهجري، حيث نقـل الشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي روايـة في كتابـه (**الوافية في الفرقة الناجية**) من كتاب (**التمحيص**) للشيخ ابن شعبة، وقال فيه: إنّه مـن أفاضـل علمـاء الإمامية، والشيخ القطيفي - كما ذكرنا - من علمـاء القرن العاشر، ومعاصر للمحقق الكركي.

وعليه فإنّ هناك قرابة سـتة قـرون بـين الشـيخ القطيفي وابن شعبة ما يجعل عملية التوثيـق محـل إشكال، بسبب قيامه على أمـور حدسـية لا حسـية، ولعل هذا البعـد في التوثيـق هـو السـبب في جهالـة تاريخي ولادته ووفاته.

وابن شعبة روى عن أبي عـلي محمـد بـن همـام الإسكافي المتوفى سنة (٣٣٦هـ)، ما يجعل كونـه مـن أعلام القرن الرابع أمراً شبه مؤكد.

ولابن شعبة إضافةً إلى كتاب (**تحف العقول عن آل الرسول**)، الذي هو موضوع البحث، كلاً من كتابي (**التمحيص**) الذي يرويه عن شيخه محمد بن همام ما جعل البعض يذهب إلى القول بأنه لابن همام، كالعلامة المجلسي، والسيد الخونساري، والميرزا النوري وغيرهم، وهو ما سنتعرض له في حينه، وكتاب (**حقائق أسرار الدين**)، وهو كتاب مخطوط يوضح حقيقة عقيدة ابن شعبة.

عقيدة ابن شعبة:

بدايةً نحن لا نذكر هذا البحث لنطعن في عقيدة الرجل أو غيره، فنحن لسنا بصدد الطعن بالمعتقدات، ولا نريد ذلك، فلكل معتقده الذي يدين به، ولكل دليله فيما يعتقد، والمهم في الأمر أن يعتقد الإنسان عن دليل، وأيضاً فإننا لم نقم بهذا البحث بغرض التشهير، وإنما بغرض الوقوف على الحقيقة أياً كانت، وبدون خلفيات، أو مسلمات مسبقة.

إنّ كل الذين تكلموا عن ابن شعبة لم يتطرقوا إلى عقيدته تسليماً منهم بأنّه أحد علماء الإمامية الاثني

عشرية، ولعل سبب هذا الاشتباه جملــة مــن الأمــور نعرضها فيما يلي:

١- إنّ الفترة الزمنية الطويلة التي فصلت بين ابن شعبة ومن وثقوه جعلت العلم بحقيقة معتقد الرجل على وجه الدقة أمراً متعذراً.

٢- إنّ الذي يبدو من كتابيــه (**تحــف العقــول**) و(**التمحيص**) أنّ كاتبهمــا يعتقــد بمــا تعتقــد بــه الشيعة الإماميّة الاثني عشرية.

٣- عدم العلم بحياته وسيرته والبيئة التي عــاش فيها مع عدم معرفة بعض المواقف لــه، والتــي مــن خلالها يمكن معرفة معتقده.

٤- روايته عن محمد بن همام الإسكافي، وهو مــن الثقاة، وثقه الشيخ النجاشي بقوله: «محمد بــن أبــي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي، شيخ أصــحابنا ومتقدمهم، له منزلة عظيمة، كثير الحديث»[١]، ووثقه الشيخ في (**الفهرســت**) فقــال: «محمــد بــن همــام

١- رجال النجاشي، الشيخ أحمد بن عــلي النجــاشي، ط محققــة، ص٣٧٩، مؤسسة النــشر الإسلامي، قم.

الإسكافي، يكنى أبا علي، جليل القدر، ثقة، له روايات كثيرة»[1]، وأضاف في رجاله: «... وروى عنه التلعكبري»[2].

٥- عدم معرفة مشايخه الذين درس عليهم، واستقى منهم معتقداته.

٦- عدم الاطلاع على كامل مؤلفاته، فلابن شعبة كتاب يكشف الكثير مما يعتقد به ويدين، والكتاب مخطوط، وغير متوفر إلاّ عند الفرقة التي تعتقد نفس اعتقاده، واسم الكتاب (**حقائق أسرار الدين**)، ومن اسم الكتاب يمكن معرفة ما يتضمنه.

فإذا كانت بعض هذه الأسباب السابقة سبباً في جعل الرجل إمامياً، فلماذا لم يلتفت إليها معاصروه ممن صنفوا في هذا العلم، مع ما لهم من الشأن، وما عرف عنهم من الدقة في الضبط؟!

فابن شعبة لم يرد له ذكر في كتب معاصريه، ولا

١- الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي، ط محققة، ص٤٠٢، مكتبة المحقق الطباطبائي، قم.

٢- رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، ط١، ص٤٩٥، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف.

في كتب الذين جاؤوا بعدهم ممن كانوا قريبـي عهـد منه، بل بقي مجهولاً حتى القـرن العـاشر الهجـري حين ذكر في كتاب الشيخ القطيفي المعاصر للمحقـق الكركي، والذي يقول فيـه السـيد محسـن الأمـين في كتابه (**أعيان الشيعة**): «...توفى في النجف، ولم أقف على تاريخ وفاته، لكنه كان حياً سنة (٩٤٤هـ)»[1].

إذن وبعد مرور نحو ستة قرون يأتي أحد علمـاء الإمامية ليقول إنّ الحسن بن علي بن شعبة الحرانـي إماميٌ فاضلٌ محدث... إلخ.

فكيف جرى اعتبار ابن شعبة واحـداً مـن أعـلام الإمامية؟ وما مدى صحة هكذا اعتبار؟

وهنـا نـذكر مـا ورد في مقدمـة كتـاب (**تحـف العقول**)، وهو كلام يصف الشيخ ابن شعبة كمـا يـلي: «هو الشيخ المحدث الجليل أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني أو الحلبي من أعلام القرن الرابع الهجري، والمعاصر للشيخ الصدوق بن بابويه

١- أعيان الشيعة، السـيد محسـن الأمـين، ط محققـة، ج٢، ص١٤١، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

المتوفى سنة (٣٨١هـ).

كان من أعاظم علماء الإمامية، وفذاً من أفـذاذها، وعبقرياً من عباقرتها، وفقيهاً من فقهائهـا، فاضـلٌ جليل، ومحدّثٌ قدير، ومتبحرٌ نبيـه، رفيـع المنزلـة، واسع الفضل والاطلاع، روى عن أبي علي محمد بـن همام المتوفى سنة (٣٣٦هـ)، وأخذ عنه شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان العكـبري المولـود سـنة (٣٣٦هـ)، والمتوفى سنة (٤٣١هـ).

لم نعثر على تاريخ ولادة المؤلف، ولا تاريخ وفاته، رغم أنه كان من العلماء البـارزين، وكـان معـاصراً للشيخ الصدوق، ومنه يظهر أنّه مـن أعـلام القـرن الرابع الهجري»[1].

فمن هذه المقدمة نستطيع أن نجيب على السـؤال الأول حول كيفية اعتبـار ابـن شـعبة كأحـد أعـلام الإمامية، فابن شـعبة صـاحب مؤلَّـف هـو (**تحـف العقول**)، وهو يروي عن محمد بن همام الإسـكافي،

١- تحف العقول، الشيخ ابن شعبة الحراني، ط٧، ص٥، مؤسسة الأعلمـي للمطبوعات، بيروت.

والأخير من الثقاة، وثّقه كلٌ من النجـاشي والطـوسي كما مرّ سابقاً، كـذلك فـإنّ الشـيخ المفيـد - شـيخ الطائفة في عصره - يروي عنه.

وبذلك يكون ابن شعبة أحد أعلام الطائفة الثقـاة كونه يروي عن ابن همام، ويروي عنه المفيد، إضافةً لكونه شيخ إجازة، وله مصنف.

ولكن هل يعد كون الرجل إمامياً – عـلى فـرض صحة ذلك – كافياً لتوثيقه، وقبول كل مـا يـأتي بـه رغم ما فيه من الإرسال وغيره؟

إنّ كون الشيخ ابـن شـعبة صـاحب مصـنف لا يكفي لتوثيقه، فقد ثبـت في محلّـه أنّ كـون الرجـل صاحب كتاب أو أصـل لـيس مـن أمـارات الوثاقـة والحسن، وفي ذلك يقول السيد الخـوئي في (**معجـم رجال الحديث**): «...فقد قيـل إنّ كـون شـخص ذا كتاب أو أصل أمارةٌ على حسنه، ومن أسباب مدحـه، والجواب عنه ظاهر: إذ ربّ مؤلفٍ وضّاعٍ كذاب، وقد

ذكر النجاشي والشيخ جماعةً منهم»[1].

إضافةً إلى أنّه وعند الحديث عن الكتاب في القسم الثاني من البحث، سنجد أنّه ساقطٌ عن الحجيّة رغم كلّ الذي سيق من أدلّة لجعله حجّة، وهو ما سيأتي إن شاء الله.

وأمّا كون ابن شعبة يروي عن ثقة، فلم يقل أحدٌ مطلقاً أنّ الرواية عن ثقة من علامات الوثاقة، ولا حتّى الحسن.

وتناقش رواية الشيخ المفيد عنه من جهتين:

الأولى: أنّ مشيخة الإجازة لا تدلّ على الوثاقة، وفي ذلك يقول السيّد الخوئي: «فقد اشتُهِر أنّ مشايخ الإجازة مستغنون عن التوثيق، والجواب عن ذلك: إنّ مشايخ الإجازة على تقدير تسليم وثاقتهم لا يزيدون في الجلالة وعظمة الرتبة على أصحاب الإجماع وأمثالهم، ممن عُرفوا بصدق الحديث والوثاقة، فكيف يُتعرّض في كتب الرجال والفقه

١- معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، ط٤، ج١، ص٧٨، مركز نشر آثار الشيعة، قم.

لوثـــاقتهم، ولا يُتعــرّض لوثاقــة مشـــايخ الإجــازة لوضوحها، وعدم الحاجة إلى التعرّض لها.

والصحيح: أنّ شيخوخة الإجازة لا تكشــف عــن وثاقة الشيخ، كما لا تكشف عن حسنه»[1].

الثانية: حول صحة روايــة الشــيخ المفيــد عــن ابــن شــعبة، والواقــع أنّــه وردت في كتــاب (**الاختصــاص**) المنسوب للشيخ المفيد رواية لموسى بن محمد الجــواد (ع) يسأل فيها أخاه الهادي (ع) عن مسائل سأله إيّاهــا يحيى بن أكــثم، والروايــة وردت في كتــاب (**تحــف العقول**)، غير أنّه شاع بين العلماء مؤخراً أنّ كتــاب (**الاختصاص**) ليس للشيخ المفيد، لذلك فهذه النقطة أيضاً تناقش من جهتين:

الأولى: حــول كــون الروايــة الــواردة في كتــاب (**الاختصاص**) مأخوذة من كتاب (**تحف العقول**).

ينقل صاحب كتاب (**الاختصــاص**) روايــة طويلــة يسأل فيها موسى بن محمد الجواد (ع) أخاه الهادي (ع)

١- المصدر نفسه، ص٧٦ - ٧٧.

مسائل كان قد كتبها إليه يحيى بن أكثم يسأله فيها، وقد جاءت كما يلي: «حديثٌ طويل يرويه محمد بن عيسى بن عبيد البغدادي، عن موسى بن محمد بن علي بن موسى سأله ببغداد في دار الفطن قال: قال موسى: كتب إليّ يحيى بن أكثم يسألني عن عشر مسائل أو تسعة[1]، فدخلت على أخي فقلت له: جعلت فداك إنّ ابن أكثم يسألني عن مسائل أفتيه فيها، فضحك ثم قال: فهل أفتيته؟ قلت: لا، قال: ولم؟ قلت لا أعرفها...»[2] إلى آخر الرواية، وهي رواية طويلة جداً لا يسعنا نقلها كاملة.

أمّا في كتاب (**تحف العقول**) فقد جاءت الرواية كما يلي: «قال موسى بن محمد بن الرضا (عليهما السلام): لقيت يحيى بن أكثم في دار العامة، فسألني عن مسائل، فجئت إلى أخي علي بن محمد عليهما السلام فدار بيني وبينه من المواعظ ما حملني وبصّرني طاعته، فقلت له: جعلت فداك إنّ ابن أكثم

١- كذا في الأصل، والصواب: تسع.

٢- الاختصاص، الشيخ المفيد، ط٢، ص٩١، دار المفيد، بيروت.

كتب يسألني عن مسائل لأفتيه فيهـا، فضـحك عليـه السلام، ثمّ قال: فهل أفتيته، قلت: لا لم أعرفها...»[١]، إلى آخر الرواية.

والروايتـان وردتـا مرسـلتين، ولكـن في كتـاب (**الاختصاص**) جاءت مرسلة عن محمد بن عيسى بن عبيد الله البغدادي، في حـين أنّهـا في كتـاب (**تحـف العقول**) جاءت مرسلة عن موسى بن محمد (ع).

وعليـه فـلا يبعـد أن يكـون صـاحب كتـاب (**الاختصاص**) قد أخذها من محمد بن عيسى، وليس من ابن شـعبة، سـيّما وأنّ محمـد بـن عيـسى لـه تصانيف كثيرة يذكرها الشيخ النجاشي في فهرسته، وهو كما يصفه: «محمد بن عيسى بن عبيـد بـن يقطـين بـن موسى مولى أسد بن خزيمـة، أبـو جعفـر، جليـلٌ في أصحابنا، ثقةٌ، عينٌ، كثير الرواية، حسن التصـانيف، روى عن أبي جعفر الثاني (ع) مكاتبة ومشـافهة... سكن بغداد»[٢].

١- تحف العقول، ص٣٥١.

٢- رجال النجاشي، ص٣٣٣.

ومحمد بن عيسى كما ترجم له الشيخ النجاشي، يكون من أعلام القرن الثالث الهجري، والشيخ المفيد عاش بين القرنين الرابع والخامس الهجريين من (٣٣٦هـ) إلى (٤٣١هـ)، فيكون بذلك قريب عهد منه، وبالتالي لا يبعد أن يكون قد أخذ الرواية من أحد تصانيفه.

ومما يقوي هذا الاحتمال أنّ الرواية في كتاب (**الاختصاص**) جاءت كما يلي: «كتب إليّ يحيى بن أكثم يسألني...»، في حين أنّها جاءت في كتاب (**تحف العقول**) على النحو التالي: «لقيت يحيى بن أكثم في دار العامة فسألني عن مسائل...»، والاختلاف واضح في الروايتين بين لقيت وكتب إليّ.

ثمّ إنّ رواية (**تحف العقول**) تذكر ما دار بين الإمام (ع) وأخيه من مواعظ، وهو أمرٌ لم يرد في رواية (**الاختصاص**).

كما أنّ المتتبع لسياق الرواية في كلٍ من الكتابين يجد اختلافاً في تسلسل المسائل، ففي رواية (**الاختصاص**) يقدم مسألة قول الإمام أمير

المؤمنين (عليه السلام) لابن جــرزوم: «قاتــل ابــن صفية في النار» على مسألة صــلاة الفجــر، وحكــم الجهر فيها بالقراءة، وفي رواية (**تحف العقــول**) يؤخر مسألة ابن جــرزوم، ويقــدم عليهــا مســألة الجهر في صلاة الفجر.

وأيضاً هناك اختلاف في تسلســل العبــارات مــا يوحي بأنّ النقل لو تمّ عن (**تحف العقــول**) فإنــه يحتمل أن يكون نقــلاً بــالمعنى لا بــاللفظ، مــع أنّ الشيخ المفيد - وعلى فــرض كونــه مصــنفاً لكتــاب (**الاختصاص**) - لو كان نقلها عن (**تحف العقول**) لكان نقلها بحرفيتها، وهو أمرٌ لا يخفى عليه، وهــو على ما هو عليه من المكانة العلمية الكبــيرة، والتــي تحتم عليه أن يكون ملتزماً بأمانة النقل كما ورد في مصدره الأم.

الثانية: حول نسبة كتاب (**الاختصاص**) للشــيخ المفيد، والظاهر أنّــه مــن المســلَّم بــه لــدى العلمــاء المتأخرين أنّ كتــاب (**الاختصــاص**) لــيس للشــيخ المفيد، وفي هذا السياق يناقش السيد كاظم الحــائري

هذه المسألة في كتابه (**مباحث الأصول**)، وهو يرجع هذا الرأي لأستاذه السيد الشهيد محمد باقر الصـــدر (قدس سره).

يقول: «أفاد أستاذنا الشهيد - رحمه الله - أنّه لا دليل على كون (**الاختصاص**) للشيخ المفيد - قــدس سره - عدا كونه من الكتب التي اشتهرت عنه.

أقول: بناءً على كون (**الاختصاص**) للمفيد - رحمه الله – فالذي يبدو أنّــه هــو الجــزء الأوّل مــن كتــاب (**العيون والمحاسن**) للشيخ المفيـد مســتخرج مــن (**الاختصاص**) للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، أو أنّ كتاب (**العيــون والمحاســن**) يسمّى كلــه بكتــاب (**الاختصــاص**) بمناســبة أوّل أجزائه المستخرج من كتاب (**الاختصاص**) لأبي علي.

وعلى أيّ حال فهذا الحديث قد ورد سنده في كتاب (**الاختصاص**) المنسوب للشيخ المفيد هكذا: «حــدّثنا محمد بن الحسن عن محمــد بــن الحســن الصــفار وسعد بن عبد الله...»، ومن البعيد جداً افتراض كــون القائل لعبارة: «حدثنا محمــد بــن الحســن...» هــو

الشيخ المفيد، لأنّ محمد بن الحسن بن الوليد توفى سنة (٣٤٣هـ)، بحسب نقل النجاشي، والشيخ المفيد ولد سنة (٣٣٦هـ)، بحسب نقل النجاشي أيضاً، أو سنة (٣٣٨هـ) بحسب ما نقله الشيخ الطوسي، وهذا يعني أنّ الشيخ المفيد كان عمره عند وفاة محمد بن الحسن بن الوليد ما يقارب سبع أو خمس سنين، إذاً فعبارة «حدّثنا محمد بن الحسن...» هي على الأكثر للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، وهو غير معروف لدينا»[1].

ويتحدث الشيخ أغا بزرك الطهراني في كتابه (**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**) عن كتاب (**الاختصاص**) قائلاً: «كتاب (**الاختصاص**) للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، المعاصر للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي ابن بابويه المتوفى سنة (٣٨١هـ)، وقد استخرج منه الشيخ المفيد كتابه المعروف بالاختصاص الآتي ذكره،

١- مباحث الأصول، السيد كاظم الحسيني الحائري، ط١، ج١، ص٥١٠، دار البشير، قم.

ولم نعثر على أصل كتاب (**الاختصــاص**) لأبــي عــلي المذكور، وإنما الموجود المستخرج منه كما يأتي»[1].

وهذا الكتاب ذكره تحت رقم (١٨٨٨)، ثم يعــود ليذكر بالرقم (١٨٩٠) كتاب (**الاختصــاص**) الــذي استخرجه الشيخ المفيد من كتاب الشــيخ أبــي عــلي، ويقــول في ذلــك: « كتــاب (**الاختصـــاص**) - أي المستخرج من (**الاختصاص**) الذي ألّفه الشــيخ أبــو علي - للشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد المتوفى سنة (٤١٣هـ).

توجد نسخة منه في الخزانة الرضوية تاريخ كتابتها سنة (١٠٥٥هـ)، ذكر كاتبها أنه كتبها عــن مجموعــة كلها مستخرجة من كتب القدماء، وفيها هــذا المســتخرج من كتاب (**الاختصاص**) لأبي علي المــذكور، اســتخرجه منه الشيخ المفيد، ونسخة في مكتبة مدرسة (سپهســالار) بطهران بخط الشيخ العالم المصنف أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسماعيل البحراني النجفــي، تــاريخ كتابتهــا

١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ أغــا بــزرك الطهرانــي، ط١، ج١، ص٣٥٨، مؤسسة إسماعيليان، قم، إيران.

سنة (١١١٨هـ)، وذكر في آخره أنه مختصر من كتاب (**الاختصاص**) لأبي علي المذكور، والكاتب هذا دوَّن مجموعة نفيسة أخرى فيها عدة رسائل، وكتب علمية، وفوائد نافعة، فرغ من كتابة بعض أجزائها سنة (١١٠٦هـ)، ونسخة ثالثة في النجف، في مكتبة العلامة الأديب الشيخ محمد السماوي، وهي بخط الحاج ميرزا محمد بن الحاج شاه محمد الأصفهاني المسكن، كتابتها سنة (١٠٨٥هـ)، وعليها تملُّك الشيخ الحر سنة (١٠٨٧هـ)، ثم ولده الشيخ محمد رضا سنة (١١٠٥هـ)، ثم جمع آخر من العلماء، وتقريرهم أنه للشيخ المفيد استخرجه من (**الاختصاص**) للشيخ أبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، و(**الاختصاص**) هذا من الكتب التي نقل عنها العلامة المجلسي في (**البحار**)، وجعل رمزه (ختص)، أوله «الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد، ولا تراه النواظر، ولا تحجبه السواتر»، إلى قوله: «هذا كتاب ألفته، وصنفته، وألعجت في جمعه وإسباغه، وأقحمته فنوناً من الأحاديث، وعيوناً من الأخبار، ومحاسن من الآثار والحكايات في معانٍ كثيرة، من مدح الرجال وفضلهم،

وأقدار العلماء ومراتبهم وفقههم»، والظاهر منه أنه عين خطبة (**العيون والمحاسن**) للمفيد، وقد بدأ فيه بما استخرجه من كتاب (**الاختصاص**) لأبي علي المذكور، فسمي المجموع به، وإلّا فهو عين كتابه (**العيون والمحاسن**)، الذي ذكر اسمه وفهرس مطالبه في خطبة الكتاب، وبعدما مر من الخطبة قال الشيخ المفيد على ما هو رسم المؤلفين في ذكر اسمهم في أول كتبهم ما لفظه: «قال محمد بن محمد بن النعمان، حدثني أبو غالب وجعفر بن قولويه عن محمد بن يعقوب»، ثم شرع أولاً فيما استخرجه من كتاب (**الاختصاص**) لأبي علي المذكور، ثم فيما استخرجه من كتاب (**فضائل أمير المؤمنين عليه السلام**) لابن داب، ثم من كتاب (**الجنة والنار**) لسعيد بن جناح، ثم تراجم جمع من الرجال ومدحهم وفضلهم، وفوائد كثيرة ينتهي بها الكتاب، فهذا الكتاب الموجود هو عين (**العيون والمحاسن**) المصرح به في النجاشي وغيره، واشتهر بـ (**الاختصاص**) باعتبار أول أجزائه»[1].

١- المصدر نفسه، ص١٥٨ - ١٦٠.

ممّا تقدم يتضح أنّ كتاب (**الاختصــاص**) لــيس للشيخ المفيد، وإنّما هو لأبي علي أحمد بن الحسين بن أحمد بن عمران، إضافةً إلى أنّ الرواية المذكورة فيــه، والتي ادعي أنّها من كتاب (**تحف العقــول**) ليســت منه لما مرّ ذكره.

كتاب (حقائق أسرار الدين) :

الكتاب عبارة عن مخطوط يربو عــدد صــفحاته على الثلاثمائة صفحة من القطع الوزيري، والكتــاب يتألّف من مقدمة وثلاثة عشر باباً، عنونهــا الكاتــب بطريقة ضمّن في العنــاوين أصــول معتقداتــه عــلى طريقة الحر العاملي عنــدما ضــمّن عنــاوين كتــاب الوسائل آراءه الفقهية.

وهو كتاب يتضمن ما يدين به صــاحبه ويعتقــد من معتقدات لا تتفق وما تعتقد به الإماميــة الاثنــي عشرية في جوهرها، وهو يذكر في الكتــاب بعــد ذكــر عنوان الباب روايــات مســندة عــن الأئمــة (علــيهم السلام) دليلاً على عنوان الباب.

وينقل ابن شعبة في كتاب (**حقائق أسرار الدين**) روايات سمعها من الشيخ أبي عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي، ما يعني أنّ الخصيبي هو شيخ ابن شعبة، ومما ينقله ابن شعبة عن الخصيبي:

١- الصفحة (٥٠)، يقول ابن شعبة: «حدثني أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي عن أحمد بن محمد الصحاف قال: حدثني محمد بن أسد عن علي بن حسان عن محمد بن جندب، وعلي بن أم الرقاد قالوا: سألنا أبا شعيب: فقلنا: يا رحمة الله...»، الرواية.

٢- الصفحة (٧٩)، يقول: «حدثني الخصيبي قال: حدثنا أبو القاسم الهمداني عن محمد بن عبد الله عن الحسين بن محبوب عن هشام عن أبي عبد الله (ع) قال: ...»، الرواية.

٣- الصفحة (٩٥)، يقول: «أخبرني الحسين بن حمدان قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أيوب القمي قال: أخبرني أبو المثنى عمر بن المختار الخزاعي عن عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عن أبي عبد الله الصادق (ع) بجميع الكتاب،

كتاب (**المراتب والدرج**)، ذكرنا منه موضع الحاجة إليه قال: ...»، الرواية.

٤- الصفحة (١٠٥)، يقول: «حدثني الحسين بن حمدان عن محمد بن يحيى الفارسي عن الحسين بن محمد بن جمهور عن الهيثم بن يحيى النوفلي عن بشار الشقيري قال: قلت لأبي عبد الله (ع)...»، الرواية.

٥- الصفحة (١٢٠)، يقول: «حدثني السيد الخصيبي عن عبد الله بن أيوب القمي قال: أخبرني أبو المثنى عمر بن المختار عن عبد الله بن معاوية بن عبد الله عن الصادق (ع) في كتاب (**المراتب والدرج**) ...»، الرواية.

٦- الصفحة (١٣٩)، يقول: «قال أبو عبد الله الخصيبي في كتاب (**الرسالة**)، وقد قرأته عليه...»، الرواية.

والحسين بن حمدان بن الخصيب الخصيبي، أو الحضيني الجنبلاني أبو عبد الله، توفي في ربيع الأول

سنة (٣٥٨هـ)، كما في (**أعيان الشيعة**) للسيد محسن الأمين[١].

وتحت عنوان (أقوال العلماء فيه) يضيف السيد الأمين: «قال النجاشي: الحسين بن حمدان الخصيبي الجنبلاني أبو عبد الله، فاسد المذهب، له كتب، منها: كتاب الإخوان، والمسائل، وتاريخ الأئمة، والرسالة تخليط.

وقال الشيخ في (**الفهرست**): الحسين بن حمدان ابن خصيب له كتاب (**أسماء النبي (ص) وأسماء الأئمة**)، وذكره في كتاب رجاله فيمن لم يرو عنهم (عليهم السلام) فقال: الحسين بن حمدان الخصيبي الجنبلاني يكنى أبا عبد الله، روى عنه التلعكبري، وسمع منه في داره بالكوفة سنة (٣٤٤هـ)، وله منه إجازة.

وعن ابن الغضائري أنّه قال: الحسين بن حمدان الخصيبي الجنبلاني أبو عبد الله كذّاب، فاسد،

١- أعيان الشيعة، ج٥، ص٤٩٠.

المذهب، صاحب مقالة ملعونة، لا يلتفت إليه...

أقــول: لا يبعــد أن يكــون أصــل ذمّــه مــن ابــن الغضائري الذي لم يسلم منه أحد، فلذلك لــم يعــتن العلماء بذمومــه، وتبعــه النجــاشي فوصــفه بفســاد المــذهب والتخلــيط، وتبعــه صــاحب (**الخلاصــة**)، والقدماء كانوا يقدحون بفســاد المــذهب والتخلــيط لأشياء كانوا يرونها غلواً، وهي ليست كذلك، ولذلك لم يقدح فيه الشيخ، بل اقتصر على رواية التلعكبري عنه واستجازته منه... وروى عنه أبو العباس بــن عقــدة وأثنى عليه، وقيل: إنّه كان يؤم ســيف الدولــة، ولــه أشعار في مدح أهل البيت (ع).

وذكر ابن النجاشي (كذا) أنّه خلّط ،وصنَّف في مــذهب النصيرية، واحتجّ لهم، وكان يقول بالتناسخ والحلول.

ومن الغريب في هذا الكلام قوله: وصنّف في مذهب النصيرية، واحتج لهم، فإنّ ظاهره نسبة ذلك إلى قول النجاشي، وهو كذب عليه صريح»[١].

١- المصدر نفسه، ص٤٩١.

ثمّ يقارن السيد الأمين بين الافتراء على الشيخ الخصيبي، وما جرى مع الشيخ محمد بن مكي العاملي (الشهيد الأول) حين شُهد عليه بدمشق بانحلال العقيدة، واعتقاد مذهب النصيرية، واستحلال الخمر ما أدّى إلى قتله.

غير أنّه وبناءً على القاعدة الرجالية القائلة بأنّه لا عبرة بتوثيقات المتأخرين إذا تعارضت مع تضعيفات المتقدمين، فإنّ كلام السيد الأمين يكون ساقطاً عن الاعتبار، لأنّه يتعارض مع كلام النجاشي وابن الغضائري وغيرهم، ممن قالوا بفساد مذهب الشيخ الخصيبي، وأنّه يقول بالتناسخ والحلول.

كما أنّ ابن شعبة ينقل في كتابه (**حقائق أسرار الدين**) عن كتاب (**المثال والصورة**) لمحمد بن نصير النميري، والذي وردت ترجمته في (**رجال الكشي**) كالآتي: «قال أبو عمر: وقالت فرقة بنبوة محمد بن نصير النميري، وذلك أنّه ادّعى أنّه نبيٌّ رسول، وأنّ علي بن محمد العسكري (ع) أرسله، وكان يقول بالتناسخ والغلو في أبي الحسن (ع)، ويقول فيه

بالربوبيّة... افترق الناس فيه وبعده فرقاً»[1].

نسبة كتاب (حقائق أسرار الدين) لابن شعبة:

على الرغم من عدم وجود طريق معتــبرة للكتــاب تثبت بشكل قاطع أنّه من مؤلفات ابن شــعبة، إلاّ أنّ هناك قرائن تفيد إلى حدّ كبير الاطمئنان بأنّ الكتــاب لابن شعبة، ومنها:

أ- كثرة روايته فيه عن محمد بن همّام، فهو يذكر في كل باب من أبواب الكتاب ما يزيــد عــلى ثــلاث أو أربع روايات، ينقلها عن ابن همّام، ومنها على ســبيل المثال قوله:

١- الصفحة (١٩) يقول ابن شعبة: «فمنه ما حدّثني به أبو علي محمد بن همّام عن الحســن بــن محمــد بــن جمهور عن أبيه عن الصادق قال: ...» الرواية.

وهي - مضافاً إلى كونها مقطوعة السند - ضعيفة بمحمد بن جمهور الذي قال فيــه الشــيخ النجــاشي:

١- رجال الكشي، محمد بن الحسن الطوسي، ط١، ص٤٣٢، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

«محمد بن جمهور أبو عبـد الله العمـي، ضـعيفٌ في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بهـا من عظمها، روى عن الرضا عليه السلام»[١].

٢- الصفحة (١٠٦) يقول: «وحدّثني محمـد بـن همّام عن عبد الله بن جعفر عن سعيد بن عبد الله عن محمد بن هارون عن سهل بن زياد ...»، الرواية.

وهي ضعيفة بسهل بن زياد الذي قال فيه الشيخ النجاشي: «سهل بن زياد أبو سعيد الآدمـي الـرازي، كان ضعيف الحديث، غير معتمد عليه، وكـان أحمـد بن محمد بن عيـسى يشـهد عليـه بـالغلو والكـذب، وأخرجه من قم إلى الري، وكان يسكنها»[٢].

ب- ما نقله الشيخ حمـزة بـن عـلي بـن شـعبة الحرّاني في كتابه (**حجة العـارف في إثبـات العـدل على المبـاين والمخـالف**) مـن روايـات مـن كتـاب (**حقائق أسرار الدين**)، وقال إنّه لأبي محمد الحسن بن علي بن شـعبة الحرانـي، والكتـاب مخطـوط كتبـه

١- رجال النجاشي، ص٣٣٧.

٢- المصدر نفسه، ص١٨٥.

صاحبه سنة (٤٠٨هـ)، وهو يتحدث فيه بمسائل عقائدية بنفس طريقة كتاب (**حقائق أسرار الدين**)، ما يعطي انطباعاً بأنّ كلاً من الحسن بن علي بن شعبة، وحمزة بن علي بن شعبة ينتميان إلى فرقة واحدة، هي الفرقة العلوية النصيرية.

وأخيراً نقول: إنّه ورد في كتاب (**الهداية الكبرى**) للشيخ أبي عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي، في الطبعة التي حققها الشيخ شوقي حداد، أنّ الشيخ الحسن بن علي بن شعبة الحرّاني هو أحد تلامذة الشيخ الخصيبي، فهو يقول تحت عنوان «تلامذة الخصيبي ومن روى عنه بالإجازة»: «نورد أسماء تلاميذ الخصيبي، ومن روى عنه كما ذكرهم علماء الطريقة الخصيبية الجنبلانية بعد إجماعهم على أنّ عددهم واحد وخمسون رجلاً على النحو التالي: ... ٢٦- أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني: كما في (**الرسالة المصرية**)»[1].

١- الهداية الكبرى، الشيخ أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي، تحقيق الشيخ شوقي حداد، ط٢، ص٤٤، مؤسسة السراج للطباعة والنشر، بيروت.

آراء العلماء بابن شعبة:

بدايةً نقول إنّه لم يرد أي ذكر لابن شعبة في كتب الرجاليين أمثال الطوسي والنجاشي، ولو تأمّلنا جيداً سنرى أنّ علماء الرجال أمثال النجاشي والطوسي وغيرهم ممن عاصرهم أو كان قريباً منهم - مع ما هم عليه من العلم والمعرفة والدراية بأحوال الرجال - ما كان ليخفى عليهم شخص مثل ابن شعبة، خاصة وأنّه - كما يروي موثّقوه من العلماء المتأخرين - هو العالم الكبير الذي يروي كتاباً لم يرو مثله، وهو شيخ الشيخ المفيد، وتتلمذ على يد الثقة ابن همام، وهذا ما سنتعرض له مفصلاً عند ذكر توثيقاتهم لابن شعبة.

فما هو السبب في عدم ذكر الحسن بن علي بن شعبة في كتب المتقدمين من علمائنا الرجاليين؟

وللإجابة على هذا السؤال نقول: إنّ عدم ذكر ابن شعبة في كتب المتقدمين من رجالنا لا يخلو من أحد أمور نعرضها كما يلي:

١- أن يكون عدم ذكره بسبب أنّه ليس من العلماء، ولم يصنّف أي كتاب. ويردّه ما هو ثابت من كونه صاحب كتابي (**تحف العقول**) و(**التمحيص**)، وهما كتابان لا يمكن أن يصنّفهما شخص من غير أهل العلم في زمانه.

٢- أن يكون عدم ذكره بسبب عدم معرفتهم به، أو عدم اطّلاعهم على آثاره، ويردّه ما عرفوا به من العلم والمعرفة والدّقة في الفحص، مع مكانتهم وعلميتهم التي جعلت كتبهم من أهم الكتب المعتبرة في علم الرجال، كيف لا وفيهم شيخ الطائفة الطوسي، وفيهم النجاشي الذي يعدّ كتابه الرجالي من أهمّ الكتب وأضبطها. ويرد على الرد أنّ كلا الشيخين الطوسي والنجاشي لم يدعيا أنهما جمعا في كتابيهما كلّ المصنفين، بل هما صرحا بالعكس، فالشيخ الطوسي يقول في مقدمة كتابه (**الفهرست**): «فإذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب، فإنّه يطلع على ذكر أكثر ما عمل من التصانيف والأصول، ويعرف به قدر صالح من الرجال وطرائقهم. ولم أضمن أن أستوفي

ذلك إلى آخره، فإنّ تصانيف أصحابنا وأصولهم لا تكاد تضبط، لانتشار أصحابنا في البلدان وأقاصي الأرض»[1].

ويقول الشيخ النجاشي في رجاله: «وقد جمعت من ذلك ما استطعت، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، وإنّما ذكرت ذلك عذراً إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره»[2].

٣- أن يكون عدم ذكره بسبب أنّه ليس من علماء الإماميّة، وهم لم يترجموا سوى لعلماء الإماميّة وأصحاب التصانيف منهم، ويرده بأنهم لم يلتزموا ذلك، بل ذكروا من صنف للإماميّة من غيرهم، ولذلك نجد في كتبهم ذكراً وتوثيقاً لرواة سنة وزيدية.

بعد ذلك نذكر آراء العلماء المتأخرين الذين وثقوا ابن شعبة في كتبهم، وهم كما يلي:

١- فهرست كتب الشيعة وأصولهم، الشيخ الطوسي، ط١، ص٤، مكتبة المحقق الطباطبائي، قم.

٢- رجال النجاشي، الشيخ النجاشي، ط١، ص٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

١- الوافيــة في الفرقــة الناجيــة للشــيخ إبــراهيم القطيفي:

رسالة في فضل الإمامية للشيخ إبراهيم القطيفي، من أعلام القرن العاشر الهجـري، معــاصر للشــيخ الكركي، ويعد من أقدم من ذكر ابن شعبة، فقد نقل عنه في كتابه (**الوافية في الفرقة الناجيــة**) روايــة من كتاب (**التمحيص في ابتلاء المؤمن**) عــن أمــير المؤمنين (عليه السلام)، يقول فيها: «الحــديث الأول ما رواه الشيخ العالم الفاضل العامل الفقيه النبيــه، أبو محمد الحسن بن علي بــن الحســين بــن شــعبة الحرّاني (قدّس الله روحه الزكية) في كتابه المســمى بــ (**التمحيص**)، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: ... الحديث»[1].

وهذا الكلام من الشيخ القطيفي لم يســبقه إليــه أحد، بحيث يعد القطيفي من أوائل الذين وثقوا ابــن شعبة.

١- الوافيــة في الفرقــة الناجيــة، الشــيخ إبــراهيم القطيفــي، ط محققــة، ص١٧٠، مؤسسة البقيع لإحياء التراث، بيروت.

وكلام القطيفي هذا لا يمكن الركون إليه لأسباب نعرضها كما يلي:

أ- بُعد الفترة الزمنية الفاصلة بين الشيخ القطيفي وابن شعبة، حيث إنّ الأوّل من أعلام القرن العاشر، في حين أنّ ابن شعبة من أعلام القرن الرابع، فيكون هناك فاصل زمني قرابة ستمئة عام بين الاثنين، وهو فاصل كبير يجعل الركون إلى أنّ الشيخ القطيفي قد بنى توثيقاته على أمور حسية أمراً بعيد المنال.

ب- الشيخ القطيفي ليس من الرجاليين الذين يمكن الركون إلى كلامهم، هذا على فرض بنائنا على حجية قول الرجاليين المتأخرين.

ج- وقع خلاف بين العلماء حول نسبة كتاب (**التمحيص**) بين قائل أنّه لابن شعبة، وآخر أنّه لابن همام.

٢- رياض العلماء وحياض الفضلاء للميرزا عبد الله أفندي:

يقول الميرزا عبد الله أفندي الأصبهاني، وهو من أعلام القرن الثاني عشر الهجري: «الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني، العالم الفاضل الفقيه المحدث المعروف، صاحب كتاب (**تحف العقول عن آل الرسول**)، وكتاب (**التمحيص**)، وقد اعتمد على كتاب (**التمحيص**) الأستاذ الاستناد - أيده الله - في (**البحار**)، والمولى الفاضل القاساني في (**الوافي**).

وقال الشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي في آخر كتاب (**الوافية**) على ما حكاه القاضي نور الله في (**مجالس المؤمنين**) في ترجمة أبي بكر الحضرمي: الحديث الأول...

ولكن يظهر من كتاب (**البحار**) المشار إليه أنّ كتاب (**التمحيص**) من مؤلفات غيره، قال أيّده الله: «كتاب (**التمحيص**) لبعض قدمائنا، ويظهر من القرائن الجلية أنّه من مؤلفات الشيخ الثقة الجليل أبي علي محمد بن همام، وعندنا منتخب من كتاب (**الأنوار**) له (قدس سره)»، انتهى.

... وأمّا قول الأستاذ الاستناد بأنّ كتاب (**التمحيص**) من مؤلفات غيره، فهو عندي محل تأمل فلاحظ، لأنّ الشيخ إبراهيم أقرب وأعرف، مع أنّ عدم ذكر كتاب (**التمحيص**) في جملة مؤلفاته التي أوردها أصحاب الرجال في كتبهم - مع قربهم إليه - يدل على أنّه ليس منه، فتأمّل»[1].

والمراد بقول الميرزا: (عدم ذكر كتاب (**التمحيص**) في جملة مؤلفاته) هو محمد بن همام، وليس ابن شعبة، ذلك أنّ الذي نسب العلاّمة المجلسي له كتاب (**التمحيص**) في (**البحار**) هو ابن همام، إضافةً إلى أنّ ابن شعبة لم يذكر في كتب الرجال حتى ما بعد القرن العاشر.

ويلاحظ على الشيخ عبد الله أفندي أنّه اعتمد في توثيقه لابن شعبة على صاحب البحار، الذي اعتمد بدوره على جودة نظم الكتاب، وما فيه من تنسيق واختيار متناسب ومناسب للأبواب، وهو عمل يدلّ

١- رياض العلماء، عبد الله أفندي، ط١محققة، ج١، ص٢٤٤، مطبعة الخيام، قم.

على رفعة شأن صاحبه بحسب تعبير العلاّمة المجلسي.

٣- بحار الأنوار للشيخ محمد باقر المجلسي:

«١/ ١٠- وكتاب (**تحف العقول عن آل الرسول**)، تأليف الشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن شعبة الحرّاني.

١/ ١٧- وكتاب (**التمحيص**) لبعض قدمائنا، ويظهر من القرائن الجلية أنّه من مؤلفات الشيخ الثقة الجليل أبي محمد بن همام، وعندنا منتخب من كتاب (**الأنوار**) له (قدّس سره).

١/ ٢٩- وكتاب (**تحف العقول**) عثرنا منه على كتاب عتيق، ونظمه يدلّ على رفعة شأن مؤلّفه، وأكثره في المواعظ والأصول المعلومة التي لا نحتاج فيها إلى سند.

١/ ٣٤- وكتاب (**التمحيص**) مكانته تدل على فضل مؤلفه، وإن كان مؤلفه أبا علي كما هو الظاهر،

ففضله وتوثيقه مشهوران»[1].

وبالنسبة لقول العلاّمة المجلسي إنّ كتاب (**التمحيص**) لمحمد بن همام فهو محل تأمل، ذلك أنّ علماء الرجال الذين وثّقوا ابن همام لم يذكروا الكتاب ضمن مؤلّفاته، إضافةً إلى ما ذكرناه سابقاً من أنّ حمزة بن علي بن شعبة الحرّاني نقل في كتابه (**حجة العارف**) روايات من كتاب (**التمحيص**)، وقال إنّه لابن شعبة، وحمزة هذا صنّف كتابه سنة (٤٠٨هـ).

أما حول دلالة جودة النظم على رفعة شأن المؤلف، فإنّه حتماً لا يدلّ على الوثاقة، فضلاً عن صحة المعتقد، كما وأنّ كل رواية مقطوعة السند أو مرسلة، فهي ليست بحجة، سواءٌ أكانت في المواعظ والحكم، أم في الأحكام الشرعية.

٤- روضات الجنّات للميرزا محمد باقر الخونساري:

قال: «الشيخ المحدّث الجليل أبو محمد الحسن بن

١- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، ط١محققة، ج١، ص١٨٥، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني أو الحلبي، كما في بعض المواضع، فاضلٌ فقيه، ومتبحرٌ نبيــه، ومترفــعٌ وجيه، له كتاب (**تحف العقول عــن آل الرســول**)، مبسوط كثير الفوائد، معتمد عليــه عنــد الأصــحاب، أورد فيه جملة وافية من النبويّــات، وأخبــار الأئمــة (عليهم السلام)، ومواعظهم الشافية على الترتيب، وفي آخره القدسيان المبسوطان المعروفان بــالوحي بهمــا إلى موسى وعيسى بن مريم (عليهما السلام) في الحكم والنصائح البالغة الإلهيّــة، وبــاب في بعــض مــواعظ المسيح الواقعة في الإنجيل، وآخر في وصية المفضّل بن عمرو للشيعة.

كما قال في خطبة كتابه الموصــوف: «وأتيــت عــلى ترتيب مقامات الحجج... إلى قوله: وفيما ذكرنا مقنــعٌ لمن كان له قلب، وكاف لمن كان له لب»

وفي هذه الجملة - أيضاً - من الدلالــة عــلى غايــة اعتبار الكتــاب مــا لا يخفــى، مضــافاً إلى أنّ غالــب مرسلاته بطريق إسقاط السند إلى قول الحجــة دون إبهام الراوي، وهو ظاهرٌ في الإخبار الجازم، ويجعــل

الخبر مظنون الصدق، فيلحقه بأقسام الصحيح»[1].

ويؤخذ على الشيخ الخونساري مجاراته لابن شعبة في مصادراته، وقوله: « إنّ غالب مرسلاته بطريق إسقاط السند...»، إلى آخر كلامه.

ثم قوله بأنّ ذلك ظاهر بالإخبار الجازم، وهذه - أيضاً - مصادرة، يضاف إليها أنّ جلّ علماء الإمامية يقولون بعدم حجية الروايات المرسلة، وفي ذلك يقول الشيخ علاء السعيدي في كتاب (**بحوث في دراية الحديث**) في معرض حديثه عن حجية الخبر المرسل: «اختلفت كلمات علمائنا في حجية الحديث المرسل على أقوال، أهمها:

١- الحجية مطلقاً، إذا كان المرسِل ثقة، سواء كان متحرزاً في الرواية عن غير الثقة، أو لا، وينسب هذا القول إلى أحمد بن محمد بن خالد البرقي صاحب كتاب (**المحاسن**)، وإلى أبيه.

١- روضات الجنات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني، ط١، ج٢، ص٢٨٢، الدار الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت.

وذلك باعتبار أنّ رواية العدل عن الراوي المجهول تعتبر شهادة منه بعدالته، فلا يمنع الإرسال من شمول الخبر المرسل بدليل الحجية.

٢- عدم الحجية مطلقاً، ونسب هذا القول إلى الكثير من أصحابنا، كالمحقق الحلي، والشهيدين، وغيرهم.

واستدلوا على ذلك بأنّ موضوع حجية خبر الواحد هو من تثبت عدالته، وليس في رواية العدل دلالة على عدالة الواسطة، فلا تكون مشمولة بدليل الحجية، لأنّ الأصل في مثله هو عدم الحجية، كما هو مقرر في الأصول.

٣- التفصيل بين ما لو كان المرسل لا يروي إلاّ عن ثقة، كابن أبي عمير، فتكون مراسيله بمثابة المسانيد، وبين ما لو كان المرسل غير متحرز في الرواية عن غير الثقات، فلا يعتد بمراسيله، ونسب هذا القول إلى العلامة الحلي، والمحقق القمي صاحب (**القوانين**)»[١].

١- بحوث في دراية الحديث، الشيخ علاء السعيدي، ص١١٦، طبع خاص، عام ٢٠١١م.

ورغم أنّ القول الثاني من الأقــوال الثلاثــة آنفــة الذكر هو الأشهر بينها، إلاّ أنــه حتــى عــلى القــولين الآخرين لا يمكن قبول روايات ابن شــعبة، فهــو لــم تثبت وثاقته في نفسه، كما أنه ليس ممن لا يروون إلّا عن ثقاة، فتدبر.

ثمّ إنّ ابن شعبة في كثير من روايات كتابه لم يذكر أي راوٍ، بل أرسل الروايات إلى المعصوم مباشرة، هــذا إذا سلَّمنا بكلام الشــيخ الخونســاري حــول صــحة الإرسال مع الإسناد إلى الحجّة دون إهمــال الــرّاوي، وإلاً فإنّ إلحاق الشيخ هكذا نوع من الإرسال بأقسام الصحيح غير صحيح، وهو محلّ تأمل.

٥- أمل الآمل للشيخ محمد بــن الحســن (الحــر العاملي):

«الشيخ أبو محمد الحسن بــن عــلي بــن شــعبة الحرّاني، فاضلٌ محــدثٌ جليــل، لــه كتــاب (**تحــف العقول عــن آل الرســول**)، حســنٌ كثــير الفوائــد مشهور، وكتاب (**التمحيص**)، ذكره صاحب كتــاب

(**مجالس المؤمنين**)»[1].

٦- طبقات أعلام الشيعة للشيخ آغا بزرك الطهراني:

«الحسن بن علي بن شعبة، الشيخ أبو محمد الحرّاني، صاحب (**تحف العقول**)، والمعاصر للشيخ الصدوق المتوفى ٣٨١هـ، والرّاوي عن أبي علي محمد بن همام بن سهيل الإسكافي المتوفى ٣٣٦هـ، ويروي عنه المفيد المتوفى ٤١٣هـ، كما ذكره حسين بن علي بن صادق البحراني في رسالته في الأخلاق، ولعلّ كتاب (**التمحيص**) المصدّر بقوله: «حدّثنا أبو علي محمد بن همام...»، لصاحب الترجمة أيضاً، كما استظهره إبراهيم القطيفي في آخر (**الوافية في تعيين الفرقة الناجية**)، والحر في (**أمل الآمل**)، وصاحب (**الرياض**).

والاحتمال الآخر احتمله المجلسي، وهو أن يكون الكتاب لمحمد بن همام، ورواه عنه صاحب الترجمة»[2].

١- أمل الآمل، الشيخ محمد بن الحسن (الحر العاملي)، ج٢، ص٧٤، دار الكتاب الإسلامي، قم.

٢- طبقات أعلام الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني، ج١، ص٩٣، ط٢، مؤسسة إسماعيليان، قم.

٧- الذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ آغا بزرك الطهراني:

قال في الجزء الثالث من الكتاب ص٤٠٠: «(**تحف العقــول فيمــا جــاء مــن حكــم ومــواعظ عــن آل الرسول**) للشيخ أبي محمـد الحسـن بـن عـلي بـن الحسين بن شعبة الحرّاني الحلبي، المعـاصر للشـيخ الصدوق الذي توفي سنة ٣٨١هـ، ومن مشايخ الشيخ المفيد، كما ذكره علي بن الحسين بن صادق البحراني في رسالته في الأخلاق، وهو يروي عن الشيخ أبي عـلي محمد بن همام الذي توفي سنة ٣٣٦هـ، كمـا في أوّل كتابه (**التمحيص**)، حتى أنّ روايته عن ابن همام في أوّل (**التمحيص**) صـارت منشـأ تخيّـل الـبعض في نسبة (**التمحيص**) إلى ابن همام، مع أنّـه لصـاحب (**تحف العقول**) كما يأتي»[1].

ليتابع في الجزء الرابع ص (٤٣١): «(**التمحيص في بيان موجبات تمحيص ذنوب المـؤمنين**)، قـد

١- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني، ج٣، ص٤٠٠، ط٣، مؤسسة إسماعيليان، قم.

يقال أنه للشيخ أبي علي محمد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب، المولود (٢٥٨هـ)، والمتوفى (٣٣٦هـ).

أوّله: الحمد لله المتفرّد بآلائه، المتفضّل بنعمائه، العدل في قضائه... إلى قوله: عملت هذا الكتاب وترجمته كتاب (**التمحيص**)، واشتققت ترجمته من معناه... ليخلص إلى القول: باب سرعة بلاء المؤمن: حدّثنا أبو علي محمد بن همام.

فصدر الكتاب باسم مؤلّفه كما هو ديدن القدماء في كتبهم، ولذا قال العلاّمة المجلسي في الجزء الأوّل من (**البحار**) عند ذكره (**التمحيص**): يظهر من القرائن الجليّة بأنّه لأبي علي محمد بن همام، ولكن الشيخ إبراهيم القطيفي المعاصر للمحقق الكركي، أورد في آخر كتابه (**الوافية في تعيين الفرقة الناجية**) ثمانية عشر حديثاً، نقل منها من كتاب (**التمحيص**) ما لفظه: الحديث الأوّل ما رواه الشيخ العالم الفاضل العامل الفقيه أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني في الكتاب المسمّى (**التمحيص**) عن أمير المؤمنين (عليه السلام)...

وصريح كلامه أنّ (**التمحـيص**) مـن تصـانيف الحسن بن شعبة الحرّاني صاحب (**تحف العقول**)، ثمّ إنّ القاضي نـور الله الشـهيد في ١٠١٩هـ، أورد الأحاديـث الثلاثـة عـن كتـاب الشـيخ إبـراهيم في (**مجالس المؤمنين**) في ترجمة أبي بكر الحـضرمي، وظاهره التسالم عـلى نسـبة (**التمحـيص**) هـذا إلى الحسن بن شـعبة، ثـمّ إنّ الشـيخ الحـر عـدّه مـن تصنيفاته جزمـاً في (**أمـل الآمـل**)، وكـذا صـاحب (**الرياض**) رجّـح كـلام القطيفـي عـلى اسـتظهار العلاّمة المجلسي، بأنّ القطيفي كـان أقـدم، إضـافة لعدم عده في كتب الرجال من تصنيفات ابـن همـام، فالظاهر أنّه تأليف ابن شعبة، ويروي فيه عن شيخه محمد بن همام، والله العالم»[١].

٨- تنقيح المقال في علم الرجـال للشـيخ عبـد الله المامقاني:

«قال في (**روضات الجنّات**): إنّـه فاضـلٌ فقيـه، ومتبحرٌ نبيه...

١- المصدر نفسه، ج٤، ص٤٣١.

وأقول: هذا الكتاب معتمدٌ عند المحدّثين، وقد أكثر الشيخ الحر في (**الوسائل**) النقل عنه، والظّاهر أنّه أقدم من المفيد، وقد نُقل اعتماد المفيد (رحمة الله) عليه، والنقل عن أخبار كتابه، وليس هو من آل أبي شعبة الحلبيين.

وحصيلة البحث: أنّ كون (**تحف العقول**) من مؤلّفات المترجَم – بالفتح - لا شكّ فيه لدى التحقيق، وأنّ المترجَم الراجح ثقةٌ جليل، والمتيقّن أنّه في أعلى مراتب الحسن أقلاً، وحديثه يعدّ في أعلى مراتب الحسن، فتفطّن»[1].

٩- الكنى والألقاب للشيخ عبّاس القمي:

«ابن شعبة الحرّاني أبو محمد الحسن بن علي، كان (رحمه الله) عالماً فقيهاً، ومحدّثاً جليلاً، من متقدّمي أصحابنا، صاحب كتاب (**تحف العقول**)، وهو كتاب نفيس كثير الفوائد، وصرّح الشيخ الجليل النبيل إبراهيم القطيفي في محكي كتاب (**الفرقة**

١- تنقيح المقال في علم الرجال، الشيخ عبد الله المامقاني، ج٢٠، ص١١٢، ط١ محققة، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.

الناجية)، وشيخنا الحرّ العاملي في (**أمل الآمل**)، بأنّ كتاب (**التمحيص**) له، وإلى ذلك مال صاحب (**رياض العلماء**)، وعلى هذا فهو القائل فيه: حدّثنا أبو محمد بن همام، ومحمد بن همام كان من أهل بغداد، ثقةٌ جليل القدر، يروي عنه التلعكبري، مات سنة (٣٣٦هـ)، فابن شعبة من أهل طبقته»[١].

وهو نفس كلامه في كتاب (**سفينة البحار**)[٢].

١٠- أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين:

«الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني الحلبي، من أهل المئة الرابعة، معاصر للصدوق الذي توفي سنة (٣٨١هـ)، ويروي عن أبي علي محمد بن همام المتوفى سنة (٣٣٦هـ)، هو فقيهٌ محدّثٌ جليل القدر من متقدّمي أصحابنا.

وكتابه (**تحف العقول**)، كتابٌ نفيسٌ جامعٌ مشهورٌ مطبوعٌ، جمع فيه المترجم قسماً وافياً من

١- الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، ج١، ص٣٢٩، ط٥، مكتبة الصدر، طهران.

٢- سفينة البحار، الشيخ عباس القمي، ج٤، ص٤٤٢، ط١، دار الأسوة.

المـواعظ والحكـم والآداب المـأثورة عـن النبـي (ص)، والأئمة الأطهار (ع)، ولم يـذكر شـيئاً مـن مـواعظ صاحب الزمان (عج)، لأنّه لم يصل إليه منهـا شيء... وله كتاب (**التمحيص**)، وفي (**روضات الجنّات**) أنّه مختصر في ذكر أخبار ابتلاء المؤمن، وهو له بلا ريب، كمـا صرّح بـه القطيفـي في (**الوافيـة**)، وصـاحب (**الرياض**)، والكفعمي»[1].

١١- كشف الأستار عـن وجـه الكتـب والأسـفار للسيد أحمد الحسيني الخونساري:

«كتاب (**تحف العقول**) للشيخ المحـدّث الجليـل الحسن بن علي بن شعبة الحرّاني أو الحلبي، قـال في (**الروضات**): فاضلٌ فقيه، ومتبحـرٌ نبيـه، ومترفـعٌ وجيه، له كتاب (**تحف العقول عـن آل الرسـول**)، مبسوطٌ كثير الفوائد، معتمدٌ عليـه عنـد الأصـحاب، أورد فيه جملة من النبويّات وأخبار الأئمـة (علـيهم السلام)، ومواعظهم الشـافية عـلى الترتيـب، وفي

١- أعيان الشيعة، السيد محسـن الأمـين العـاملي، ج٥، ص١٨٥،ط١، دار التعارف، بيروت.

آخره - أيضاً - القدسيّان المبسوطان المعروفان الموحى بهما إلى موسى وعيسى بن مريم (عليهما السلام) في الحكم والنّصائح البالغة الإلهيّة، وباب في بعض مواعظ المسيح الواقعة في الإنجيل، وآخر في وصيّة المفضّل بن عمرو للشيعة»[1].

١٢- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام للسيد حسن الصدر:

«الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني رضي الله عنه، شيخنا الأقدم، وإمامنا الأعظم، له كتاب (**تحف العقول**) فيما جاء في الحكم والمواعظ عن آل الرسول، كتاب جليل لم يُصنّف مثله... قال الشيخ العالم الربّاني الحسين بن علي بن صادق البحراني في رسالته في الأخلاق ما لفظه: «ويعجبني أن أنقل في هذا الباب حديثاً عجيباً، وافياً شافياً. والغرض بيان جلالة ابن شعبة، وجلالة كتابه، ومعرفة طبقته برواية الشيخ المفيد عنه، وله كتاب

١- كشف الأستار، السيد أحمد الحسيني الخونساري، ج٤، ص٣٥٣، ط١، مؤسسة آل البيت (ع)، بيروت.

(**التمحيص**)»، وغير خفي على الخبير أنّ ابن همـام قد مات سنة (٣٣٦هـ)، عن عمر طويل، فالحسن بن شـعبة مـن أبنـاء طبقتـه، وقـد قيـل بـأنّ كتـاب (**التمحيص**) يحتمل أن يكـون لـنفس ابـن همـام بقرينة ذكره في أوّل سند أوّل حديث في الكتاب، وهي عادات القدماء، وفيه تأمّلٌ، بل منع، وكيف كـان فـلا ريب في تقدّم الشيخ الحسن بن شـعبة عـلى الشـيخ المفيد، فهو على كلّ حال في طبقة ابن همـام رضي الله عنه، ولم يتيسّر للأصحاب ما يسّره الله لنا في ترجمته في معرفة الطبقة»[1].

١- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، السـيد حسـن الصـدر، ص٤١٣، ط١، مؤسسة الأعلمي، طهران.

وثاقة ابن شعبة الحراني:

وقد ذكر الشيخ مسلم الداوري جملةً من الأدلّة يرى فيها أسباباً مقنعة لتوثيق ابن شعبة، والعمل بكتابه رغم ما فيه من إرسال، يقول:

«كتاب (**تحف العقول**) للشيخ أبي محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرّاني، وهو من الكتب التي يمكن أن يقال بصحة رواياته، رغم ما رمي به من الإرسال وعدم الاعتبار، وذلك استناداً إلى شهادة مؤلّفه، حيث قال في مقدّمة الكتاب: «ووقفت ممّا انتهى إليّ من علوم السّادة (عليهم السلام)، على حكم بالغة، ومواعظ شافية»، وقال في موضعٍ آخر من المقدّمة: «وأسقطت الأسانيد، تخفيفاً وإيجازاً، وإن كان أكثره لي سماعاً»، إلى أن قال: «بل خذوا ما ورد إليكم عمّن فرض الله طاعته عليكم، وتلقّوا ما نقله الثّقاة عن السّادات، بالسمع والطاعة، والانتهاء إليه، والعمل به».

فهذه العبارات شهادة منه على أنّ ما ضمّنه كتابه

نقله الثّقاة عن الأئمّة عليهم السلام، والتحقيق يقتضي التكلم في جهات ثلاث: المؤلّف، والطريق إلى الكتاب، والشهادة ودلالتها.

أمّا الجهة الأولى ... وهنا يستعرض الكاتب آراء العلماء في (**الوسائل**)، و(**أمل الآمل**)، و(**الوافية في الفرقة الناجية**)، و(**سفينة البحار**)، و(**رياض العلماء**)، وقد نقلنا هذه الآراء سابقاً فلا نذكرها للاختصار)، ليخلص إلى القول: إنّ ابن شعبة وإن كان من القدماء، ومعاصراً للشيخ الصدوق، وهو من تلاميذ أبي علي محمد بن همام الثّقة الجليل، ولم تتعرّض الكتب الرجاليّة لترجمته عدا من ذكرنا كلماتهم، وهم من المتأخّرين، إلّا أنّ ابن شعبة لمّا كان من المشهورين فمن البعيد أن يكون مدح هؤلاء له، وثناؤهم عليه بلا مستند، وأن لا يكون أقوال أو كتب من تقدّمهم، فجانب الحسّ هنا أقوى من جانب الحدس، وهذا يكفي في اعتباره والحكم بوثاقته، بل يظهر أنّه من الأجلاّء، والحاصل أنّ هذه الجهة تامّة، ولا إشكال فيها.

وأمّا الجهة الثانية - وهي الطريـق إلى الكتـاب - فقد عدّه صاحب (**الوسائل**) من الكتب المعتمدة التي وصلت إليه، إلاّ أنّه لم يتعرّض إلى طريقه بخصوصه، نعم قال في آخر كلامه: «ونروي باقي الكتب، بالطرق المشار إليها، والطرق المذكورة عن مشايخنا وعلمائنا، رضي الله عنهم جميعاً، وجزاهم – عنا، وعن الإسلام – خيراً».

ومن المعلوم أنّ هذا الكتاب داخلٌ في قوله: (الطرق المذكورة عن مشايخنا)، وذلك لعدم ذكر ابن شعبة في قوله: (الطرق المشار إليها).

ومعنى ذلك أنّ للشيخ صاحب (**الوسائل**) طريقاً إلى مثل هذا الكتاب، وهو موجود في الإجازات، ولو لم يكن له طريقٌ إليه لاستثناه كما استثنى غيره ممّا لـم يظفر بطريقٍ إليه.

هذا مضـافاً إلى أنّ المسـتفاد مـن كـلام صـاحب (**الوسائل**) في كتابه (**أمل الآمل**) أنّ الكتاب مشهور، كما يستفاد ذلك من كلام الشيخ البحراني الذي نقله المحقق القمّي كما تقدّم.

والحاصل أنّ وجود الطريق، ولو إجمالاً، والشهادة بأنّ الكتاب مشهور، وإن لم نظفر نحن بالطريق، كافٍ في اعتبار الكتاب، وبذلك تخرج رواياته عن الإرسال.

وأمّا الجهة الثالثة - وهي الشهادة ودلالتها - فالذي يظهر منه أمور:

١- أنّ روايات الكتاب كلّها مسندة، وإنّما حذفها للتخفيف والإيجاز.

٢- أنّ أكثرها مسموعات.

٣- أنّها منقولة عن الثقاة، عن الأئمة السادات (عليهم السلام)، والذي ينفع في المقام، الأمران الأوّل والثالث، فبضمّ أحدهما إلى الآخر يمكن استظهار صحة روايات الكتاب.

ولكنّ الإنصاف عدم صراحة كلامه في هذا المعنى، بحيث تكون جميع روايات الكتاب واجدة لهاتين الخصوصيتين، فإنّ عباراته لا تخلو من إجمال.

فإن تمكنّا من تحصيل الاطمئنان بهذه الشهادة،

وأنّ جميع روايات الكتاب كانت مسندة، وكلّها من الثقاة، فلا بدّ من الحكم بالصحة والاعتبار، وإلّا فلا، والاحتياط في محلّه»[1].

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشيخ الداوري قد تحدث عن جملة نقاط مهمة تستدعي الوقوف عندها ومناقشتها، وهي كما يلي:

١- تحدث الشيخ الداوري عن روايات (**تحف العقول**) فقال إنّها صحيحة رغم ما قيل عنها من أنّها مراسيل، وذلك استناداً إلى قول المصنف بأنّه أسقط الأسانيد (تخفيفاً وإيجازاً)، معتمداً في ذلك على ما قيل من وثاقة الرجل، ويردّ عليه بأنّ توثيق ابن شعبة يمكن مناقشته من جهة أنّ هذا التوثيق حصل بعد ما يزيد على ستة قرون من تاريخ وفاته، وبالتالي فهو مردود من جهتين:

الأولى: أنّه لم يرد له أي ذكر في كتب أهل زمانه الرجالية، رغم كونه من الأعلام المصنفين، وهذا إن دلّ

١- أصول علم الرجال، الشيخ مسلم الداوري، ص٢٧٤ - ٢٧٧، ط١، مطبعة نمونة.

على شيء فإنّما يدل على طعنٍ في مذهب الرجــل، فلــو كان من أعلام الإمامية لكان ذكر في كتبهم، وهو ما لم يحصل.

الثانيــة: أنّ توثيقــات المتــأخرين لأحــد الأعــلام المتقــدمين ليســت حجــة، كمــا هــو المشــهور بــين الرجاليين.

إضافةً إلى أنّه لو قلنا بقبــول توثيقــاتهم فهــي لا تكفي لجعل مــا ينقلــه ابــن شــعبة صــحيحاً رغــم الإرسال، لأنّ كون الــراوي ثقــةٌ في نفســه لا يعطــي الحجية لرواياته إذا كانت مرسلة، وفي ذلك أنقل رأيــاً للسيد الخوئي في الرد على من عــدّ مراســيل الثلاثــة (صفوان بن يحيى وابن أبي عمير وأحمد بن محمد بــن أبي نــصر البيزنطــي) حجــة كمســانيدهم، يقــول: «الأصل في هذه الدعوى هو الشــيخ في كتابــه (**عــدّة الأصول**)، لكنّ هذه الدعوى باطلة، فإنّها اجتهادٌ من الشيخ قد استنبطه من اعتقاده تسوية الأصحاب بين مراسيل هؤلاء ومسانيد غيرهم...، وقــد ثبــت روايــة هؤلاء عن الضعفاء في موارد، ذكر جملة منها الشــيخ

بنفسه، ولا أدري أنّه مع ذلك كيف يدّعي أنّ هـؤلاء لا يروون عن الضعفاء؟ فهذا صفوان روى عن علي بـن أبي حمزة البطائني كتابه، ذكره الشيخ، وهـو الـذي قال فيه: علي بن الحسن بن فضّـال كـذّابٌ ملعـون، وروى محمد بن يعقوب بسند صحيح عن صفوان بن يحيى عن علي بن أبي حمـزة، وروى الشـيخ بسـند صحيح عن صفوان وابن أبي عمير عـن يـونس بـن ظبيـان، ويـونس بـن ظبيـان ضـعّفه الشـيخ والنجاشي»[1]، فإذا كان هـؤلاء عـلى مـا ذكـروا مـن الفضل قد رووا عن الضعفاء، أفلا يحتمـل أن يكـون ابن شعبة قد روى عن ضعاف أيضاً، وعندئذٍ لا تكون وثاقة الراوي المرسل عنه معلومة، وعليه فـلا يمكـن إحراز وثاقة جميع الرواة، وتصـبح إمكانيـة الحكـم بصحة الحديث معدومة.

٢- ومن جهة ثانية تحدّث الشيخ الداوري عن ابن شعبة فقال إنّـه وإن كـان مـن القـدماء، ومعـاصراً

١- معجم رجال الحديث، السيد أبـو القاسـم الخـوئي، ج١، ص٦٣، ط٥، مركز نشر الثقافة الإسلامية، قم.

للشيخ الصدوق، ولم تتعرّض الكتب الرجالية لترجمته عدا ما ورد في كتب المتأخرين، إلّا أنّ ابن شعبة لمّا كان من المشهورين، فمن البعيد أن يكون مدحهم له وثناؤهم عليه بلا مستند، وألّا يكون مدركهم أقوال أو كتب من تقدمهم، فجانب الحس أقوى من جانب الحدس.

ويرد عليه: أنّ الشيخ الداوري هو بنفسه قد أشار إلى عدم وجود ذكر لابن شعبة في كتب المتقدمين، لا مدحاً ولا قدحاً، وهذا وحده كافٍ في عدم اعتبار وثاقته، فابن شعبة كما ينقل موثّقوه هو من أعلام القرن الرابع الهجري، ومع هذا فإنّ أوّل من وثقه هو الشيخ إبراهيم القطيفي المعاصر للمحقق الكركي، الذي هو من أعلام القرن العاشر الهجري، ومع هذا القدر من الفاصل الزمني الذي يصل إلى ستة قرون يكون جانب الحدس أقوى من جانب الحس، وليس العكس، خاصة وأنّ الشيخ القطيفي الذي أثبتت الدراسة أنّ كلامه هو منشأ توثيق من جاء بعده لابن شعبة، لم يذكر أي مستندٍ لتوثيقه إيّاه، فهو غالباً قد

استند في توثيقه على مضمون كتابيه (**تحف العقول**) و(**التمحيص**)، إضافةً إلى أنه لو كان هنالك مستند كما يدعي الشيخ الداوري، فلماذا لم يلتفت إليه المتقدمون ممن عاصروا ابن شعبة، أو جاؤوا بعده بزمن قصير، وأدركه المتأخرون؟! الله العالم.

الخلاصة: إنّ توثيق ابن شعبة كان بناءً على أنّه صاحب تصانيف، ذكر منها كتاب (**تحف العقول**)، وكتاب (**التمحيص**)، وأنّه روى عن محمد بن همام الثقة، وروى عنه الشيخ المفيد، وهي أمور أوضحنا أنّها لا تفيد وثاقةً، ولا حسناً، إضافة إلى أنّ توثيق شخص بعد ما يقرب من (٦٠٠) عام يقوي الاحتمال بأنّ توثيقه قام على أمور حدسية لا حسية، وغالباً هي مستقاة من الأمور التي مرّ ذكرها، والتي قدّمنا آراء العلماء فيها من أنّها لا تفيد حسناً فضلاً عن الوثاقة.

إضافةً إلى إغفال حقيقة مهمة، وهي أنه صاحب كتاب (**حقائق أسرار الدين**)، والذي يتضح منه حقيقة ما يعتقد به ابن شعبة.

٣- ثمّ يذكر الشيخ الداوري أنّ الشيخ الحر العاملي في كتاب (**الوسائل**)، عدّ كتاب ابن شعبة من الكتب المعتمدة التي وصلت إليه، غير أنّه لم يتعرّض له بالخصوص، بل شمله بقوله: «ونروي باقي الكتب بالطرق المشار إليها، والطرق المذكورة عن مشايخنا وعلمائنا رضي الله عنهم جميعاً... »[1]، فهو فهم من ذلك أنّ صاحب (**الوسائل**) لديه طريق معتبر إلى الكتاب.

ويرد عليه: أنّ هذا القول غير كافٍ لتصحيح الكتاب والعمل به، ذلك أنّ ما يظهر من كلامه أنّه هو نفسه لم يتحقق من وجود طريقٍ إلى الكتاب، بل أكّد على ذلك بقوله: (إنّ وجود طريق ولو إجمالاً)، فهو بذلك يضع وجود الطريق أو صحته مع فرض وجوده ضمن دائرة الشك، ومع الشك لا يحكم بوجود الطريق، إلّا إذا ثبت وجود طريق فعلاً في كتب الأصحاب التي تتصل طرق صاحب (**الوسائل**) بها.

١- وسائل الشيعة، محمد بن الحسن (الحر العاملي)، ط١، ج٣٠، ص١٨٩، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، قم.

ثمّ إنّه لو سلّمنا بصحة الطريق، وبكفاية شــهرة الكتاب لتصحيح الطريق إليه، كما أشار الشيخ الحر إلى ذلك في (**أمل الآمل**)، إلّا أنّ ذلك لا يكفي لتصحيح روايات الكتاب، لعدم معرفة طريــق ابــن شــعبة إلى الأئمّة (عليهم السلام)، بل ولعدم ثبــوت وثاقــة ابــن شعبة نفسه، ولعدم كونه من الشيعة الإماميّة الإثنــي عشرية، بناءً على ما قدّمنا سابقاً.



المبحث الثاني
كتاب تحف العقول

يُعد كتاب (**تحف العقول**) من الكتب الحديثية المعتبرة لدى بعض علمائنا، على الرغم من كون جميع رواياته مرسلة، ولعل سبب أهميته لدى هؤلاء هو ما يرونه من عظمة مؤلفه، بالإضافة لكونه يرجع إلى القرن الرابع الهجري، أي إنه أُلف في زمنٍ قريب من عصر النص.

والأحاديث التي تضمنها الكتاب بمعظمها أحاديث تتناول الجانب الأخلاقي والعقائدي لدى الشيعة الإمامية كما يدّعي مؤلفه، وفيه بعض الروايات التي تتناول الجانب الفقهي، وهي قليلة، لكنها على الرغم من قلتها كانت دافعنا للبحث في صحة ما ورد فيه، وذلك لأسباب ذكرناها في المقدمة.

ويتألّف كتاب (**تحف العقول**) من مقدّمة يذكر فيها الكاتب محتويات الكتاب، وأسباب كتابته له، ثمّ

يذكر السبب في إسقاطه للأسـانيد، ليخـتم مقدّمتـه بجملة مواعظ وعبر، بعدها يبدأ بنقل مـا جـاء مـن كلمات وخطب عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم، ثم الأئمّة الأطهار (ع) مـرتّبين ترتيبـاً زمنيـاً، بـدءاً بالإمام علي أمير المـؤمنين (عليـه السـلام)، وانتهـاءً بالإمام العسكري الحسن بن علي (عليهمـا السـلام)، ثمّ ينقل فيه مناجاة الله عزّ وجلّ لمـوسى بـن عمـران (عليه السلام)، ثمّ مناجاته لعيـسى بن مريم (عليهما السلام)، ثمّ مواعظ المسيح (عليه السلام) في الإنجيل، وأخيراً وصيّة المفضّل بن عمر لجماعة الشيعة.

ويمكن الملاحظة على بعض روايات الكتاب كما يلي:

١- فيما روي عن النبي (ص):

أ- قوله (ص): «احترسوا من الناس بسوء الظـن»[1]، وهذا كلام يتناقض مع أخلاق النبـي (ص)، ومـا عـرف عنه مـن الصـدق والأمانـة والرحمـة، وهـو - أيضـاً - يتعارض مع ما نقل عنه (ص) وعن الأئمة من أهل بيتـه (ع)

١- تحف العقول، ص٤٤.

من قولهم: «احمل أخاك على سبعين محمل صدق».

ب- «قال علي عليه السلام: قلت: يا رسول الله! فتلقّى آدم من ربه كلمات، ما هذه الكلمات؟ قال: يا علي إنّ الله أهبط آدم بالهند، وأهبط حوّاء بجدّة، والحيّة بأصبهان، وإبليس بميسان، ولم يكن في الجنّة شيء أحسن من الحيّة والطاووس، وكان للحيّة قوائم كقوائم البعير، فدخل إبليس جوفها، فغرّ آدم وخدعه، فغضب الله على الحيّة، وألقى عنها قوائمها، وقال: جعلت رزقك التراب، وجعلتك تمشين على بطنك، لا رحم الله من رحمك، وغضب على الطاووس، لأنّه كان دلّ إبليس على الشجرة، فمسخ منه صوته ورجليه، فمكث آدم بالهند مئة سنة لا يرفع رأسه إلى السماء واضعاً يده على رأسه يبكي على خطيئته، فبعث الله إليه جبريل فقال: يا آدم، الربّ عزّ وجلّ يقرئك السلام، ويقول: يا آدم ألم أخلقك بيدي؟ ألم أنفخ فيك من روحي؟ ألم أُسجد لك ملائكتي؟ ألم أُزوّجك حوّاء أمتي؟ ألم أُسكنك جنّتي؟ فما هذا البكاء يا آدم؟ تكلّم بهذه الكلمات، فإنّ الله قابلٌ توبتك، قل:

سبحانك لا إله إلاّ أنت، عملت سوءاً، وظلمت نفسي، فتب عليَّ، إنّك أنت التوّاب الرحيم»[١].

والرواية وإن كانت في آخرها تذكر تعليم الله لآدم طريقة التوبة، إلّا أنّ فيها الكثير من الأمور التي تثير الحيرة والعجب، فهو بدايةً يتحدّث عن أنّ الله أهبط أطراف النزاع كلٌ في مكان، ونسي أن يذكر لنا أين أهبط الطاووس، ثمَّ يتحدّث عن عقاب الله للحيّة، لأنّ إبليس دخل جوفها، فأغرى آدم، على الرغم من أنّه لا حيلة لها مع إبليس، ثمّ إنّه - عزّ وجلّ - قد أخرج من رحمته كلّ من يرحمها، وهذا الكلام على بعده عن رحمة الله فإنّ أقلّ ما يقال فيه أنّه شبيهٌ بما ورد في طيات الكتب من إسرائيليّات[٢].

مضافاً إلى أن الحية لا تأكل التراب، بل تأكل الحيوانات.

٢- فيما روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام):

١- المصدر نفسه، ص١٧.

٢- انظر: سفر التكوين، الإصحاح الثالث، ١- ١٦.

أ- قوله: «... من غسّل مؤمناً فليغتسل بعدما يلبسه أكفانه، ولا يمسّه بعد ذلك فيجب عليه الغسل، ولا تجمّروا الأكفان»[1].

وهذا كلام يخالف ما هو معروفٌ في الفقه من عدم وجوب غسل مسّ الميّت إذا ما مسَّ المكلف الميّت بعد تغسيله، وإن قال البعض باستحبابه.

ب- وجاء أيضاً: «... فقال ابن سبأ: يا أمير المؤمنين... »[2].

والإشكال في هذه الرواية يكمن في ابن سبأ نفسه، فابن سبأ كما يذكر السيد مرتضى العسكري في كتابه (**عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى**) شخصية مختلقة لا وجود لها، وقد اختلقها راوٍ يدعى سيف بن عمرو التميمي المتوفّى سنة (١٧٠هـ)، وهو ضعيفٌ في الحديث، وكذّاب برأي جلّ علماء أهل السنّة والجماعة، وقد ذكر السيد العسكري هذا الكلام وغيره في بحثٍ طويلٍ لا يسعنا ذكره، وليس هذا

١- المصدر نفسه، ص٧٧.

٢- المصدر نفسه، ص٨٣.

مورده، ويمكن لمن أراد التثبّت الرجوع إلى الكتاب للوقوف على حقيقة ذلك[1].

ج- قوله (ع): «فأمّا ما ذكره الله عزّ وجلّ من السابقين السابقين، فإنّهم أنبياءٌ مرسلون وغير مرسلين، جعل الله فيهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح القوّة، وروح الشهوة، وروح البدن، فبروح القدس بعثوا أنبياء مرسلين، وبروح الإيمان عبدوا الله، ولم يشركوا به شيئاً، وبروح القوّة جاهدوا عدوّهم، وعالجوا معايشهم، وبروح الشهوة أصابوا لذيذ المطعم والمشرب، ونكحوا الحلال من النساء، وبروح البدن دبّوا ودرجوا، فهؤلاء مغفورٌ لهم مصفوحٌ عن ذنبهم»[2].

والرواية مشكلة من جهة قوله إنّ المؤمنين مشتركون مع الأنبياء في أربعة أرواح غير روح القدس بحسب التقسيم الآنف الذكر، فلماذا لا يصفح عن ذنوبهم؟ إلاّ

١- انظر: عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، السيد مرتضى العسكري، ط٦، ج١، ص٦٩ وما بعدها، دار التوحيد.

٢- المصدر نفسه، ص١٣٢.

إذا قلنا أنّ الصفح جاء نتيجة إعطائهم الروح الخامسة التي جعلوا فيها أنبياء، وهذا ينفي عنهم كلّ فضل، ويضعهم بدرجة أقل من الناس العاديين، ذلك أنّهم مع عصمتهم ونبوّتهم قد ارتكبوا المعاصي.

هـ- وتحت عنوان كتابه إلى ابنه الحسن (عليهما السلام)، جاء فيه: «... وإياك ومشاورة النساء، فإنّ رأيهنّ إلى أفن، وعزمهنّ إلى وهن، وأكفف عليهنّ من أبصارهنّ بحجبك إياهنّ، فإنّ الحجاب خير لك ولهن، وليس خروجهنّ بأشدّ من إدخالك من لا يوثق به عليهن، وإن استطعت ألا يعرفن غيرك فافعل، ولا تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها...»[1].

وهذا الكلام فيه:

أولاً: هو استخفاف بعقول النساء، والله سبحانه يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَـٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَـٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾[2]، فالذي يظهر من هذه الآية أنّ الله

١- تحف العقول، ص٦٣.

٢- الحجرات: آية ١٣.

سبحانه قد خلق الذكر والأنثى بسوية عقلية واحـدة، والتفاوت فيما بينهما هو نفسه التفـاوت فيمـا بـين الذكور، أو فيما بين الإناث، كل على حدة، لكنه تفاوت لا يصل لحد الصفات التي ترميهن بها الرواية.

ثانياً: هناك أيضاً عبارة (وإن استطعت ألا يعرفن غيرك فافعل)، وهي تدل بمفهومها على منـع خـروج المرأة من البيت، ولكن هل المنع هنا منع بـالمطلق، أم أنه مرتبط بما لو كان في خروج المـرأة ريبـة توجـب المهانة للرجل؟

وإن كان الحال كذلك، وهـو كـذلك، فهـل كـون الزوجة في معرض الريبة والشك أمر عارض وثانوي، أم هو أمر ثابت ودائم؟

لقد تحدث لنا التـاريخ عـن قصـص تفيـد بـأنّ زوجات النبي (ص) كنّ يخرجن، ويقابلن الرجـال في الطرقات وفي الساحات، ومـنهن مـن رويـن حـديث رسول الله (ص) على الناس، كما أنّ التاريخ – أيضاً – يروي لنا قصة بضعة رسول الله (ص)، السيدة فاطمـة الزهـراء (ع) عنـدما خرجـت مـن بيتهـا إلى المسـجد،

وخطبت بالناس يوم غصب الخلافة، وغصب فدك.

ثالثاً: عبارة (ولا تملك المرأة من أمرها ما جاوز نفسها)، هي خلاف الشريعة التي نصت على أنّ للمرأة ذمة مالية مستقلة عن الرجل، ولذلك فإنها ترث نصيبها من تركة مورّثها، وتملك هذا المقدار، ويحق لها التصرف فيه بمطلق أنواع التصرف، وبالوجوه التي يرتضيها العقلاء، فكيف يمكن القول بعد ذلك أنه لا يجوز لها أن تملك ما جاوز نفسها؟!

٣- فيما روي عن السبط الزكي الحسن بن علي عليهما السلام:

أ- ما نسب إليه من قوله لمعاوية حين قال له بعد الصلح: اذكر فضلنا، وقد نقلنا منها موضع الحاجة، يقول: «... فقال معاوية: يا أبا محمد أخبرنا عن ليلة القدر، فقال: نعم، عن مثل هذا فاسأل، إنّ الله خلق السماوات سبعاً، والأرضين سبعاً، والجنّ من سبعٍ، والإنس من سبع، فتطلب من ليلة ثلاثٍ وعشرين إلى

ليلة سبعٍ وعشرين»[1].

وهذا القول مشكلٌ من ثلاث نواحٍ، هي:

الأولى: أنّه لم يذكر ما هي السبع التي خلق الله منها الجنّ والإنس.

الثانية: قوله بأنّ ليلة القدر تطلب بين ثلاثٍ وعشرين وسبعٍ وعشرين، هو قولٌ مخالف لما هو معروف عند الشيعة من أنّها إحدى ليالي التاسع عشر أو الواحد والعشرين أو الثالث والعشرين، والله العالم.

الثالثة: ما هي علاقة خلق الله للسماوات سبعاً، وللأرضين سبعاً، والجن من سبع، والأنس من سبع، من كون ليلة القدر تطلب بين ثلاث وعشرين وسبع وعشرين، حتى يترتب تعيين ليلة القدر على ذلك بالفاء التي ظاهرها حمل المعطوف عليه على المعطوف، على الرغم من كون مجموع المعطوف عليه ثمانٍ وعشرين، وهي ليست بين ثلاثٍ وعشرين وسبعٍ وعشرين.

١- تحف العقول، ص١٦٥.

ب- ما نسب إليه من قوله: «ما أعرف أحداً إلاّ وهو أحمقٌ فيما بينه وبين ربّه»[1].

وهذا القول أيضاً يناقش من جهتين:

الأولى: أنّه من غير المعقول أن الإمام الحسن (ع) لا يعرف أحداً غير الحمقى فيما بينهم وبين ربّهم.

الثانية: أنّ منطق هذه الرواية لا ينسجم مع ما هو معروف عن الأئمة (ع) من حديثهم ومنطقهم.

٤- فيما روي عن الإمام الصادق أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام:

أ- من كلام نسب إليه تحت عنوان: رسالته (ع) إلى جماعة شيعته وأصحابه، قوله: «... إنّ العبد إذا كان الله خلقه في الأصل - أصل الخلق - مؤمناً لم يمت حتى يكرّه إليه الشر، ويباعده منه، ومن كرّه الله إليه الشر وباعده منه عافاه الله من الكبر أن يدخله الجبرية، فلانت عريكته، وحسن خلقه، وطلق وجهه، وصار عليه وقار الإسلام وسكينته وتخشعه، وورع

١- المصدر نفسه، ص١٦٦.

عن محارم الله، واجتنب مساخطه، ورزقه الله مودة الناس ومجاملتهم، وترك مقاطعة الناس والخصومات، ولم يكن منها ولا من أهلها في شيء.

وإنّ العبد إذا كان الله خلقه في الأصل - أصل الخلق - كافراً لم يمت حتى يحبب إليه الشر، ويقربه منه، فإذا حبب إليه الشر وقربه منه ابتلي بالكبر والجبرية، فقسا قلبه، وساء خلقه، وغلظ وجهه، وظهر فحشه، وقلّ حياؤه، وكشف الله ستره ...»[1].

وهذه الرواية تناقش من جانبين:

الأول: أنها تستلزم القول بالجبرية، وهو كلام يتنافى وما تعتقد به الإمامية، بل هو كلام الأشاعرة، ولا يوجد عندنا قائل به.

الثاني: قوله إنّ الله يحبب الشر لعباده، وهذا مناف لكون الله لا يفعل القبيح، ولا يأمر به، والشر قبيح، فكيف يحببه الله لعباده؟!

ب- ما نسب إليه عليه السلام حول جوابه عن

١- المصدر نفسه، ص٢٢٨.

جهات معايش العباد ووجوه إخراج الأموال، حيث «سأله سائل، فقال: كم جهات معايش العباد التي فيها الاكتساب، والتعامل بينهم ووجوه النفقات؟ فقال عليه السلام: جميع المعايش كلها من وجوه المعاملات فيما بينهم، مما يكون لهم فيه المكاسب أربع جهات من المعاملات.

فقال له: أكل هؤلاء الأربعة الأجناس حلال، أو كلها حرام، أو بعضها حلال، وبعضها حرام؟ فقال عليه السلام: قد يكون في هؤلاء الأجناس الأربعة حلال من جهة، حرام من جهة، وهذه الأجناس مسميات معروفات الجهات، فأول هذه الجهات الأربعة الولاية، وتولية بعضهم على بعض، فالأول ولاية الولاة وولاة الولاة إلى أدناهم باباً من أبواب الولاية على من هو وال عليه، ثم التجارة في جميع البيع والشراء بعضهم من بعض، ثم الصناعات في جميع صنوفها، ثم الإجارات في كل ما يحتاج إليه من الإجارات، وكل هذه الصنوف تكون حلالاً من جهة، وحراماً من جهة، والفرض من الله على العباد في هذه المعاملات الدخول في جهات

الحلال منها، والعمل بذلك الحلال، واجتناب جهات الحرام منها.

(تفسير معنى الولايات) وهي جهتان، فإحدى الجهتين من الولاية، ولاية ولاة العدل الذين أمر الله بولايتهم وتوليتهم على الناس، وولاية ولاته وولاة ولاته إلى أدناهم باباً من أبواب الولاية على من هو وال عليه، والجهة الأخرى من الولاية ولاية ولاة الجور وولاة ولاته إلى أدناهم باباً من الأبواب التي هو وال عليه، فوجه الحلال من الولاية ولاية الوالي العادل، الذي أمر الله بمعرفته، وولايته، والعمل له في ولايته، وولاية ولاته وولاة ولاته بجهة ما أمر الله به الوالي العادل، بلا زيادة فيما أنزل الله به، ولا نقصان منه، ولا تحريف لقوله، ولا تعد لأمره إلى غيره، فإذا صار الوالي والي عدل بهذه الجهة فالولاية له، والعمل معه، ومعونته في ولايته، وتقويته حلال محلل، وحلال الكسب معهم، وذلك أنّ في ولاية والي العدل وولاته إحياء كل حق وكل عدل، وإماتة كل ظلم وجور وفساد، فلذلك كان الساعي في تقوية سلطانه، والمعين

له على ولايته، ساعياً إلى طاعة الله مقوياً لدينه، وأما وجه الحرام من الولاية، فولاية الوالي الجائر، وولاية ولاته، الرئيس منهم، وأتباع الوالي فمن دونه من ولاة الولاة إلى أدناهم باباً من أبواب الولاية على من هو وال عليه، والعمل لهم، والكسب معهم بجهة الولاية لهم حرام ومحرم، معذب من فعل ذلك على قليل من فعله أو كثير، لأنّ كل شيء من جهة المعونة معصية كبيرة من الكبائر، وذلك أن في ولاية الوالي الجائر دروس الحق كله، وإحياء الباطل كله، وإظهار الظلم والجور والفساد، وإبطال الكتب، وقتل الأنبياء والمؤمنين، وهدم المساجد، وتبديل سنة الله وشرائعه، فلذلك حرم العمل معهم، ومعونتهم، والكسب معهم، إلا بجهة الضرورة، نظير الضرورة إلى الدم والميتة.

(وأما تفسير التجارات) في جميع البيوع ووجوه الحلال من وجه التجارات التي يجوز للبائع أن يبيع مما لا يجوز له، وكذلك المشتري الذي يجوز له شراؤه مما لا يجوز له، فكل مأمور به مما هو غذاء للعباد، وقوامهم به في أمورهم، في وجوه الصلاح الذي لا

يقـيمهم غـيره ممـا يـأكلون ويشربـون ويلبسـون وينكحون ويملكون ويستعملون من جهـة ملكهـم، ويجوز لهم الاستعمال له من جميـع جهـات المنـافع التي لا يقيمهم غيرها، من كل شيء يكـون لهـم فيـه الصلاح من جهة من الجهات، فهذا كله حـلال بيعـه وشراؤه و إمساكه واستعماله وهبته وعاريتـه، وأمـا وجوه الحرام من البيع والشراء، فكل أمر يكون فيـه الفساد، مما هو منهي عنه من جهة أكله وشربـه، أو كسبه، أو نكاحه، أو ملكه، أو إمسـاكه، أو هبتـه، أو عاريته، أو شيء يكون فيه وجه مـن وجـوه الفسـاد نظير البيع بالربا، لما في ذلـك مـن الفسـاد، أو البيـع للميتة، أو الدم، أو لحم الخنزير، أو لحوم السباع من صنوف سـباع الـوحش، أو الطـير، أو جلودهـا، أو الخمر، أو شيء من وجوه النجس، فهـذا كلـه حـرام ومحرم، لأّن ذلك كله منهي عن أكله وشربـه ولبسـه وملكه وإمساكه، والتقلب فيه بوجه من الوجـوه، لمـا فيه من الفساد، فجميع تقلبه في ذلك حـرام، وكـذلك كل بيع ملهوٍ به، وكل منهي عنه، مما يتقرب به لغير الله، أو يقوى به الكفر والـشرك، مـن جميـع وجـوه

المعاصي، أو باب من الأبواب يقوى به باب من أبــواب الضلالة، أو باب من أبواب الباطل، أو باب يوهن بــه الحق، فهو حرام محرم، حرام بيعه وشراؤه وإمساكه وملكه وهبته وعاريته، وجميع التقلب فيه، إلا في حال تدعو الضرورة فيه إلى ذلك.

(وأما تفسير الإجارات) فإجارة الإنسان نفســه أو ما يملك، أو يلي أمره من قرابتــه أو دابتــه أو ثوبــه، بوجه الحلال من جهات الإجارات، أن يؤجر نفسه أو داره أو أرضه، أو شيئاً يملكه، فيما ينتفــع بــه مــن وجوه المنافع، أو العمل بنفسه وولــده ومملوكــه، أو أجيره من غير أن يكون وكيلاً للوالي، أو والياً للــوالي، فلا بأس أن يكون أجــيراً، يــؤجر نفســه أو ولــده أو قرابته أو ملكه أو وكيله في إجارته، لأنهم وكلاء الأجير من عنده، ليس هم بولاة الوالي، نظير الحمــال الــذي يحمل شيئاً بشيء معلوم، إلى موضع معلوم، فيحمــل ذلك الشيء الذي يجوز له حمله بنفســه أو بملكــه أو دابته، أو يؤجر نفســه في عمــل يعمــل ذلــك العمــل بنفسه، أو بمملوكه، أو قرابته، أو بــأجير مــن قبلــه، فهذه وجوه من وجوه الإجارات، حلال لمن كــان مــن

الناس ملكاً أو سوقةً أو كافراً أو مؤمناً، فحلال إجارته، وحلال كسبه من هذه الوجوه، فأما وجوه الحرام من وجوه الإجارة، نظير أن يؤجر نفسه على حمل ما يحرم عليه أكله أو شربه أو لبسه، أو يؤجر نفسه في صنعة ذلك الشيء، أو حفظه أو لبسه، أو يؤجر نفسه في هدم المساجد ضرراً، أو قتل النفس بغير حل، أو حمل التصاوير، والأصنام، والمزامير، والبرابط، والخمر، والخنازير، والميتة، والدم، أو شيء من وجوه الفساد، الذي كان محرماً عليه من غير جهة الإجارة فيه، وكل أمر منهي عنه من جهة من الجهات، فمحرم على الإنسان إجارة نفسه فيه أو له، أو شيء منه أو له، إلا لمنفعة من استأجره، كالذي يستأجر الأجير يحمل له الميتة، ينجيها عن أذاه أو أذى غيره، وما أشبه ذلك، والفرق بين معنى الولاية والإجارة وإن كان كلاهما يعملان بأجر، أن معنى الولاية أن يلي الإنسان لوالي الولاة، أو لولاة الولاة، فيلي أمر غيره في التولية عليه، وتسليطه، وجواز أمره ونهيه، وقيامه مقام الولي إلى الرئيس، أو مقام وكلائه في أمره، وتوكيده في معونته، وتسديد ولايته، وإن كان

أدناهم ولاية، فهو والٍ على من هو والٍ عليــه، يجــري مجرى الولاة الكبار الذين يلون ولاية الناس في قتلهم من قتلــوا، وإظهــار الجــور والفســاد، وأمــا معنــى الإجارة، فعلى ما فسرنا من إجارة الإنسان نفسه أو ما يملكه، من قبل أن يؤجر لشيء من غيره، فهــو يملــك يمينه، لأنه لا يلي أمر نفسه وأمــر مــا يملــك قبــل أن يؤجره ممن هو آجره، والوالي لا يملك من أمور الناس شيئاً إلا بعدما يلي أمورهم، ويملك توليتهم، وكل مــن آجر نفسه، أو آجر ما يملك نفسه، أو يلي أمــره مــن كافر أو مؤمن أو ملك أو سوقة على ما فـــسرنا، ممــا تجوز الإجارة فيه فحلال محلل فعله وكسبه.

(وأما تفسير الصناعات) فكل ما يتعلم العبــاد، أو يعلمون غيرهم من صنوف الصناعات، مثل الكتابــة، والحساب، والتجارة، والصياغة، والسراجة، والبنــاء، والحياكة، والقصارة، والخياطــة، وصــنعة صــنوف التصاوير، ما لم يكن مثل الروحاني، وأنواع صــنوف الآلات التي يحتاج إليها العباد، والتي منها منــافعهم، وبها قوامهم، وفيها بلغة جميع حــوائجهم، فحــلال فعله وتعليمه والعمل به وفيه، لنفسه أو لغــيره، وإن

كانت تلك الصناعة وتلك الآلة قد يستعان بها على وجوه الفساد ووجوه المعاصي، ويكون معونة على الحق والباطل، فلا بأس بصناعته وتعليمه، نظير الكتابة التي هي على وجه من وجوه الفساد، من تقوية معونة ولاة الولاة في الجور، وكذلك السكين والسيف والرمح والقوس، وغير ذلك من وجوه الآلة، التي قد تصرف إلى جهات الصلاح وجهات الفساد، وتكون آلة ومعونة عليهما، فلا بأس بتعليمه وتعلمه، وأخذ الأجر عليه وفيه، والعمل به وفيه لمن كان له فيه جهات الصلاح من جميع الخلائق، ومحرم عليهم فيه تصريفه إلى جهات الفساد والمضار، فليس على العالم والمتعلم إثم ولا وزر، لما فيه من الرجحان في منافع جهات صلاحهم وقوامهم به وبقائهم، وإنما الإثم والوزر على المتصرف بها في وجوه الفساد والحرام، وذلك إنما حرم الله الصناعة التي حرام هي كلها، التي يجيء منها الفساد محضاً، نظير البرابط والمزامير والشطرنج، وكل ملهو به، والصلبان والأصنام، وما أشبه ذلك من صناعات الأشربة الحرام، وما يكون منه وفيه الفساد محضاً، ولا يكون فيه ولا

منه شيء من وجوه الصلاح، فحرام تعليمه وتعلمه، والعمل به، وأخذ الأجر عليه، وجميع التقلب فيه من جميع وجوه الحركات كلها، إلا أن تكون صناعة قد تنصرف إلى جهات الصنائع، وإن كان قد يتصرف بها، ويتناول بها وجه من وجوه المعاصي، فلعله لما فيه من الصلاح حل تعلمه وتعليمه والعمل به، ويحرم على من صرفه إلى غير وجه الحق والصلاح، فهذا تفسير بيان وجه اكتساب معايش العباد وتعليمهم في جميع وجوه اكتسابهم»[١].

وقد ذكر الشيخ الأنصاري (رحمه الله) هذه الرواية من قبيل الضابطة الكلية للمكاسب من حيث الحل والحرمة، ويؤخذ عليه:

أولاً: أنّ الرواية ضعيفة بالإرسال، وقد حاول البعض إعطاءها الحجية من خلال:

١- دعوى قيام القرينة على اعتبار الرواة المحذوفين ووثاقتهم.

١- تحف العقول، ص ٢٤١ - ٢٤٥.

ويرد عليها: أنّ هذه القرينة المدعاة غير ظاهرة، فعلى فرض وثاقة ابن شعبة فإنّ غاية ما يفيده ذلك هو وثاقته وتصحيح رواياته، لا تصحيح روايات من ينقل عنهم.

٢- دعوى جبر ضعف الرواية بعمل المشهور بها.

ويرد عليها: أنه على فرض كون عمل المشهور جابر لضعف سند الرواية، ولكن الكثير من الفقهاء عارض في فتاواه بعض مضامين الرواية، ذلك أنّ الرواية تدل في بعض جملها على حرمة بيع النجس مطلقاً، مع أنّ كثيرين أفتوا بجواز ذلك.

٣- دعوى ظهور آثار الصدق على الرواية.

ويرد عليها: أنّ هذه الرواية مضطربة المتن، وفيها تكرار للجمل، وتعارض فيما بينها، وهذا بعيد جداً عن القول بأنه أثر للصدق.

ثانياً: أنّ الرواية مضطربة المتن، وبالتالي فهي لا تصلح للاستدلال بها، فضلاً عن جعلها ضابطة للتكسب، ومن ذلك:

١- قوله في الولاية: «وأما وجه الحرام في الولاية، فولاية الوالي الجائر، وولاية ولاته...».

وهي رواية معارضة لصريح القرآن، بدليل قوله تعالى على لسان يوسف (ع) حين خاطب ملك مصر وأحد فراعنتها: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾[1]، وهي بصريح عبارتها وكلام المفسرين دالة على طلب يوسف (ع) من ملك مصر أن يجعله مسؤولاً عن خزائن مصر من دون إكراه من الأخير له (ع)، كما حاول البعض أن يصور المسألة، وذلك بدليل ما حكي من قوله (ع): ﴿ٱجْعَلْنِي ...﴾، فهو يطلب من الملك، ويعلل طلبه بأنه سيحفظ هذه الخزائن، ويوصل الخير الذي فيها إلى مستحقيه، وهو عالم بذلك، ويملك الخبرة الضرورية لتحقيق هذه الغاية، وهذا بدليل قوله: ﴿إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾.

يضاف إلى ذلك ما ذهب إليه أكثر الفقهاء من أنّ الولاية جائزة بوجهين:

أحدهما: القيام بمصالح العباد، استدلوا عليه

١- سورة يوسف: آية ٥٥.

بالإجماع، والسنة النبوية، والآية التي ذكرناها سابقاً.

الثاني: الإكراه عليها بالتوعد من الجائر على الترك بما يوجب ضرراً بدنياً أو مالياً عليه، أو على من يتعلق به، كالأب والولد، ومن جرى مجراهما.

يبقى أن نشير إلى أنّ الآية الشريفة تناقش من جهة أنها سنة غير المسلمين، وهي بالتالي يمكن أن تكون قد نسخت في عهد الإسلام، وهو الوجه الوحيد الذي يرقى أن يكون رداً على مضمون الآية.

٢- جاء في تفسير التجارات قوله: «...وكل شيء يكون لهم فيه الصلاح من وجه من الجهات، فهذا كله حلال بيعه...».

وهنا يقع تعارض بين قوله: كل شيء يكون لهم فيه الصلاح من وجه من الجهات فهذا كله حلال... وقوله: كل أمر يكون فيه الفساد... أو شيء من وجوه النجس فهذا كله حرام محرم... وذلك فيما لو كان الشيء حراماً من جهة وحلالاً من جهة، فهل يدخل - والحال هذه - في وجوه الحرام، أم في وجوه الحلال؟

ورغم محاولات البعض ليَّ عنق الدليل والالتفاف عليه بصور كثيرة، إلّا أنّ التعارض بقي قائماً، وهو أقوى من كل التخريجات التي سيقت لحله، والتي منها القول بأنّ المراد من حرمة البيع هو بيع المذكورات.

ويرده ما جاء في الرواية من قوله: من قبيل...

وهي تدل على أنّ هذه المذكورات وضعت للتمثيل لا للحصر في خصوص ما يحرم بيعه.

٥- فيما روي عن الإمام الكاظم موسى بن جعفر (عليهما السلام) من وصيته لهشام بن الحكم، وقد جاء فيها: «... فقال (ع): يا هشام إنّ الله خلق العقل، وهو أول خلق خلقه الله من الروحانيين عن يمين العرش من نوره، فقال له: أدبر، فأدبر، ثم قال له: أقبل، فأقبل، فقال الله جلّ وعزّ: خلقتك خلقاً عظيماً، وكرمتك على جميع خلقي، ثمّ خلق الجهل من البحر الأجاج الظلماني، فقال له: أدبر، فأدبر، ثمّ قال له: أقبل، فلم يقبل، فقال له: استكبرت، فلعنه، ثمّ جعل للعقل خمسة وسبعين جنداً، فلما رأى الجهل ما كرم الله به العقل، وما أعطاه، أضمر له العداوة، فقال

الجهل: يا ربِّ هذا خلق مثلي خلقته وكرمته وقويتـــه، وأنا ضده، ولا قوة لي به، أعطني من الجند مثــل مــا أعطيته، فقال تبارك وتعالى: نعم، فإن عصيتني بعــد ذلك أخرجتك وجندك مــن جــواري، ومــن رحمتـــي، فقال: قد رضيت، فأعطاه الله خمسة وسبعين جنــداً، فكان مما أعطى العقل من الخمسة والسبعين جنــداً: الخير، وهو وزير العقل، وجعل ضده الـــشر، وهــو وزير الجهل...»[1].

والرواية واضحة الدلالة بنحو لا تحتــاج معــه إلى كثير شرح وتعليق، فالمشكلة فيها واضحة، وهـــي أنّ الله يخلق الجهل، ويخلق لــه الجنــود، وهــذا خــلاف الحقيقة، وخلاف الواقع، وعليه فلا يمكن أن يصــدر كلام كهذا عن المعصوم.

١ – المصدر نفسه، ص ٢٩٤.

الطريق إلى الكتاب:

يظهر من خلال تتبع الكتب التي نقل أصحابها عن كتاب (**تحف العقول**)، أنهم نقلوا ما نقلوه من دون وجود طريق معتبرة لديهم إلى الكتاب، وذلك إما اعتماداً على قول من سبقهم بأنّ الكتاب مشهور، وشهرته تكفي لتصحيح العمل به، ومن هؤلاء الشيخ مسلم الداوري في كتابه (**أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق**)، وهو بذلك يستند إلى كلام للحر العاملي في كتابه (**أمل الآمل**)، والذي يقول فيه عند الحديث عن ابن شعبة: «فاضل، محدث جليل لكتاب (**تحف العقول عن آل الرسول**)، حسن كثير الفوائد مشهور...»[1].

لكننا نقول إنّ هذه الشهرة التي قال بها الشيخ الحر، واعتبرها الشيخ الداوري مصححة للعمل بالكتاب، غير كافية لتصحيح العمل به، ذلك أنّ هذه الشهرة – وكما أشرنا سابقاً - لم تكن من زمن ابن شعبة وحتى اليوم، بل كانت من زمن الشيخ القطيفي، أي بعد ما يقرب من ستة قرون من تاريخ

١- أمل الآمل، الشيخ الحر العاملي، ج٢، ص٧٤، دار الكتاب الإسلامي، قم.

تصنيف الكتاب، وبالتالي فهنالك فترة انقطاع طويلة تجعل شهرة الكتاب المدعاة غير ذات قيمة، وغير صالحة لتصحيح العمل بكتاب (**تحف العقول**).

أو اعتماداً على توثيقات من سبقهم ممن وثقوا ابن شعبة، لكن ذلك أيضاً غير كاف، فإنّ وثاقة ابن شعبة حتى مع فرض صحتها لا تكفي لتصحيح العمل بكتابه بعد فترة انقطاع اقتربت من ستة قرون، كما أشرنا سابقاً.

ومنهم من اعتمد على كلمات مجملة تصحح العمل بالكتاب، من قبيل ما قاله الشيخ الحر العاملي في كتاب (**وسائل الشيعة**)، فهو بعد ذكره لطرق كثير من الكتب التي اعتمد عليها في جمع روايات كتاب (**الوسائل**)، يقول في آخر الفائدة الخامسة: «ونروي باقي الكتب بالطرق المشار إليها، والطرق المذكورة، عن مشايخنا وعلمائنا، رضي الله تعالى عنهم جميعاً»[1].

١- وسائل الشيعة، الشيخ الحر العاملي، ط١، ج٣٠، ص١٨٩، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، قم.

لكن كلام الشيخ مع عظمة قائله لا يفيد تصحيحاً للعمل بكتاب (**تحف العقول**)، فنحن - بخلاف الشيخ الداوري الذي قال بأنّ هذا الكلام يستفاد منه وجود طريق للكتاب عند الشيخ العاملي لم يشر إليها - نقول إنه في حال وجود طريق للشيخ الحر العاملي إلى كتاب (**تحف العقول**) معتبرة، فلماذا لم يطلعنا عليها أسوة بباقي الكتب التي أشار صراحةً إلى طريقه إليها؟

وبالتالي فإننا نرى أنه - وبناءً على الكلام المجمل وغير الصريح للشيخ الحر العاملي حول طريقه لكتاب (**تحف العقول**) - لا توجد له طريق معتبرة إليه، والله العالم.

تصحيح العمل بكتاب تحف العقول:

ذكر علماؤنا عدة وجوه لتصحيح العمل بكتاب (**تحف العقول**)، منها:

١- انجبار ضعفه بعمل المشهور:[1]

بدعوى أنّ عمل المشهور بروايات الكتاب جابرٌ

١- منهاج الفقاهة، السيد محمد صادق الروحاني، ط٣، ج١، ص١٣، مؤسسة دار الكتاب، قم.

لضعفها، وذلك بناءً على قول مفاده: إنه لو لم يكن للمشهور طريق صحيح إلى الكتاب، لما عملوا برواياته، لكن هذا القول يناقش من مقامين:

الأول: يستند إلى كبرى المقدمتين، والتي مفادها أنّ عمل المشهور جابر لضعف السند، وهي مورد خلاف بين الأصوليين، ذلك أنّ حجية خبر الثقة فيها ثلاثة احتمالات، هي:

١- أنّ موضوعه وثاقة الراوي، أي إنّ الوثاقة مأخوذة على نحو الموضوعية.

٢- أنّ موضوعه وثاقة الراوي، زائداً عليه الوثوق بمضمون الخبر.

٣- أنّ موضوعه مجرد الوثوق بمضمون الخبر، وهنا أُخذت الوثاقة على نحو الطريقية.

والخبر المرسل لا يكون حجة إلّا على الاحتمال الثالث، أي إذا حصل الوثوق بمضمونه بسبب عمل المشهور، وأما على الاحتمالين الأول والثاني فلا يكون حجة، وعليه فالمسألة خلافية، ولا يمكن التعويل عليها.

ويقول الشيخ التوحيدي في كتاب (**مصباح الفقاهة**) حول الرواية التي أوردها الشيخ الأنصاري في كتاب (**المكاسب**)، والتي هي من كتاب (**تحف العقول**)، وقد مرّ ذكرها: «وربما يتوهم انجبار ضعفها بعمل المشهور بها، إلّا أنه مدفوع بكونه فاسداً كبرى وصغرى.

أما الوجه في منع الكبرى، فلعدم كون الشهرة في نفسها حجة، فكيف تكون موجبة لحجية الخبر، وجابرة لضعف سنده؟... فلا بدّ من ملاحظة نفس الخبر، فإن كان جامعاً لشرائط الحجية عمل به، وإلّا فإنّ ضمّ غير حجة إلى مثله لا ينتج الحجية»[1].

ويضيف أنّ: «المناط في حجية خبر الواحد هو وثاقة الراوي، ويدل عليه موثقة الحميري، والتي أرجع فيها الإمام (ع) السائل إلى العمري وابنه، حيث علل الحكم بأنهما ثقتان»[2].

١- مصباح الفقاهة، محمد علي التوحيدي، ط٢، ج١، ص٦، مطبعة سيد الشهداء، قم.

٢- المصدر نفسه، ص٧.

الثاني: وموضوعه المقدمة الصغرى، والتي هي: أنّ المشهور قد عملوا بالرواية، وهذا غير محرز بالنسبة للقدماء من علمائنا، وعمل المتأخرين ليس حجة، بسبب أنّ توثيقاتهم لا يحتج بها، وليست جابرة لضعف الرواية، أو لضعف سندها.

٢- قيام القرينة على اعتبار الرواة المحذوفين ووثاقتهم[١]:

وذلك بناءً على كون ابن شعبة ثقة في نفسه، ولكونه روى عن الثقة محمد بن همام، فيكون ذلك قرينة على وثاقة جميع رواته، وهذا ما أشار إليه ابن شعبة نفسه في مقدمة كتابه (**تحف العقول**)، بقوله: «... وتلقوا ما نقله الثقاة عن السادات بالسمع والطاعة، والانتهاء إليه، والعمل به...»[٢].

وهنا دعويان:

أ- أنّ ابن شعبة ثقة في نفسه.

١- فقه الصادق، السيد محمد صادق الروحاني، ط٣، ج١٤، ص١٢، مؤسسة دار الكتاب، قم.

٢- تحف العقول، ص١١.

ب- أنه لا يروي إلّا عن ثقاة.

وفي كلا الدعويين نظر:

أما الأولى: فلأنّ وثاقة ابن شعبة لم تثبت، وهو ما مرّ معنا عند الحديث عن وثاقته.

وأما الثانية: فلأنّ الرواية عن ثقة لا تعني بالضرورة أنّ الراوي لا يروي إلا عن الثقاة، فكثيراً ما رأينا ثقاة رووا عن ضعفاء.

وحول رواية (**تحف العقول**) الواردة في كتاب (**المكاسب**) يذكر الشيخ التوحيدي أنّ: «دعوى قيام القرينة على اعتبار رواتها المحذوفين جزافية، لأنّ القرينة على اعتبارهم إن كانت هي نقله عنهم فذلك ممنوع، لكون النقل أعم من الاعتبار، فالالتزام بالأعم لا يدل على الالتزام بالأخص، وإن كانت شيئاً آخر غير النقل، فلم يصل إلينا ما يدل على اعتبارهم، ولو سلمنا بذلك، فإنه لا يفيدنا بوجه، بل حتى مع تصريحه باعتبارهم عنده، لأنّ ثبوت الاعتبار له، لا يدل على ثبوته لنا، ما لم يذكر سببه من التوثيق

لنلاحظه حتى يوجب ثبوته عندنا، فلعله يعتمد عــلى غير خبر الثقة أيضاً»[1].

٣- موافقة مضمون الرواية لمضمون جملــة مــن الروايات الصحيحة[2]:

وذلك بالاعتماد على مسلك التعويض، بمعنــى أنّ روايات (**تحف العقــول**) قــد وافقــت الكثــير مــن الروايــات الصــحيحة، فيســتعاض بأســانيد هــذه الروايات الصحيحة عن ضعف سند روايات (**تحف العقول**).

وهذه الدعوى لو تمت فتكون دلــيلاً عــلى إبطــال دعوى أنّ المشهور قد عمل بروايات (**تحف العقول**)، ذلك أنه يمكننا القول عنــدها إنّ المشــهور قــد عمــل بالروايــات الصــحيحة الســند، لا بروايــات (**تحف العقول**).

وكيفما كان فإنّ مجرد موافقة مضــامين بعــض

١- مصباح الفقاهة، ص٦.

٢- منهاج الفقاهة، ص٨.

الروايات الصحيحة لمضمون روايات (**تحف العقول**)، لا يرقى بها إلى مستوى الصحة، والقطع بصدورها عن المعصوم.

٣- دلالة شيخوخة الإجازة على الوثاقة[١]:

وذلك بناءً على كون الشيخ المفيد قد روى عن ابن شعبة، وهذا الوجه ضعيف، لأنه ثبت بالدليل عدم صحة دعوى رواية الشيخ المفيد عن ابن شعبة، إضافةً إلى أنه وعلى فرض صحة هذا الادعاء، فإنه لا يدل على وثاقة ابن شعبة، وذلك استناداً إلى ما ورد في بعض كتب الرجال من عدم كون مشيخة الإجازة دليلاً على الوثاقة، ومن ذلك قول السيد محمد الحسيني في كتاب (**مقدمات في علم الرجال**): «... ولأجل عدم التسالم على أمارية المشيخة على الوثاقة ذهب بعض الأصحاب إلى أنّ المشيخة لا تفيد إلا الحسن»[٢].

ويقول السيد الخوئي في (كتاب الطهارة) من

١- م. ن، صفحة ٩.

٢- مقدمات في علم الرجال، السيد محمد الحسيني، ط٢، ص٨٦، طبع خاص.

(**العروة الوثقى**) في الأبحاث التي قررها لــه المــيرزا الغروي: إنّ كون الراوي من شيوخ الإجازة غير كافٍ للدلالة على التوثيق، لعدم دلالته على الوثاقة بوجه[١].

٤- أنّ آثار الصدق ظاهرة منه[٢]:

ويرد عليه أنّ آثار الكذب أكثر من آثــار الصــدق، فإنّ الكثير من فقرات رواية المكاسب مغلقة مجملــة المعاني، وهذا خلاف كون الإمام (ع) في مقام البيــان والتوضيح.

أضف إلى ذلك أنّ كثرة التكرار الموجود في فقــرات الرواية مما يخالف البلاغة المعروفة عن الإمام (ع).

ونحن لو رجعنا إلى الرواية التــي ينقلهــا الشــيخ الأنصاري في كتاب (**المكاسب**)، لوجــدنا أنّــه يوجــد تعارض في فقرات الرواية الواحدة، بحيــث يســتحيل صدور هذا التعــارض مــن إمــام واحــد، وفي روايــة واحدة، كقوله (ع): «كلّ شيء يكون لهم فيه الصلاح

١- التنقيح في شرح العروة الوثقى، الميرزا علي الغروي التبريزي، ط٣، ج٤، ص٣٧٨، دار الهادي للمطبوعات، قم، إيران.

٢- منهاج الفقاهة، ص٨.

من جهة من الجهات، فهذا كله حلال بيعه وشراؤه...»[1].

وفي فقرة أخرى من الرواية نفسها، يقول (ع): «أو شيء يكون فيه جهة من جهات الفساد... فهذا حرام محرم بيعه وشراؤه»[2].

فيقع التعارض فيما لو كان الشيء فيه جهات صلاح، وجهات فساد، فيحرم من جهة، ويحل من جهة.

ويقول السيد الخوئي حول رواية (**تحف العقول**)، الواردة في كتاب المكاسب: «وأما قوله أنّ آثار الصدق منها ظاهرة، فلا ندري ماذا يريد هذا القائل من هذه الآثار؟

أهي غموض الرواية واضطرابها، أم تكرار جملها وألفاظها، أم كثرة ضمائرها وتعقيدها، أم اشتمالها على أحكام لم يُفت بها أحد من الأصحاب، أو من أهل

١- تحف العقول، ص ٢٤٣.

٢- المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

السنة، كحرمة بيع جلود السباع، والانتفاع بها... وكحرمة الانتفاع بالميتة...»[1].

ومع فساد هذه الوجوه وضعفها، ومع عجزها عن إخراج كتاب (**تحف العقول**) عن حد الإرسال والضعف إلى حد الوثاقة والاعتبار، ننهي الكلام في هذا المقام، وهو ما تعلق باعتبار الكتاب، فنقول: إنه من الكتب التي لا يمكن القول باعتبارها، والله العالم.



١- مصباح الفقاهة، ص٧.

الخاتمة:

أخيراً يمكن القول - استناداً إلى ما توصلنا إليه من البحث - إنّ أبا محمد الحسن بن علي بن شعبة الحراني - وهو من أعلام القرن الرابع الهجري - ليس من أعلام الإمامية، بل من أعلام الفرقة العلوية النصيرية، ولذلك لم يرد له ذكر في كتب الرجال والفهرست لمعاصريه، أو من جاء بعده بمدة امتدت حتى القرن العاشر الهجري.

وللشيخ ابن شعبة كتاب اسمه (**تحف العقول عن آل الرسول**) جاء وفق معتقدات الإمامية، الأمر الذي ربما جعل الشيخ القطيفي، وكل من جاء بعده وأخذ عنه يقعون في اشتباه مفاده أنّ ابن شعبة من أعلام الإمامية الاثني عشرية.

وكتاب (**تحف العقول**) عبارة عن مرويات عن الرسول (ص) وآله (ع)، لكنها جاءت مرسلة، وقد علل صاحبها إرساله لها بأنه أراد أن يختصر، مشيراً في مقدمة كتابه إلى أنّ كل ما جاء فيه هو مما نقله الثقات عن السادات، لكنه كلام لكاتبه لا يغني ولا

يسمن من جوع، أما الطريق للكتاب فهي - أيضــاً - معدومة، ما يجعل الكتاب - بحسب القواعد المتبعــة في اعتبار الروايات - ساقطاً عن كل حجية واعتبار.

* * *

المصادر

١- القرآن الكريم.

٢- العهد القديم.

٣- الاختصاص، الشيخ المفيد، دار المفيد بيروت.

٤- أصول علم الرجال، الشيخ مسلم الداوري، مطبعة نمونة، إيران.

٥- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

٦- أمل الآمل، الشيخ محمد بن الحسن (الحر العاملي)، دار الكتاب الإسلامي، قم.

٧- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨- بحوث في دراية الحديث، علاء السعيدي، طبع خاص.

٩- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، السيد حسن الصدر، مؤسسة الأعلمي، طهران.

١٠- تحف العقول عن آل الرسول، الحسن بن علي بن شعبة الحراني، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

١١- التنقيح في شرح العروة الوثقى، السيد الخوئي، دار الهادي للمطبوعات، قم.
١٢- تنقيح المقال في علم الرجال، الشيخ عبد الله المامقاني، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، قم.
١٣- جواهر الكلام، الشيخ محمد حسن النجفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤- الحدائق النضرة، يوسف البحراني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
١٥- حقائق أسرار الدين، ابن شعبة الحراني، مخطوط.
١٦- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ أغا بزرك الطهراني، مؤسسة إسماعيليان، قم.
١٧- رجال الطوسي، محمد بن الحسن الطوسي، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف.
١٨- رجال الكشي، محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
١٩- رجال النجاشي، الشيخ أحمد بن علي النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

٢٠- روضات الجنات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخونساري الأصبهاني، الدار الإسلامية للطباعة والنشر، بيروت.

٢١- رياض العلماء، عبد الله افندي، مطبعة الخيام، قم.

٢٢- رياض المسائل، السيد علي الطباطبائي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

٢٣- سفينة البحار، الشيخ عباس القمي، دار الأسوة، إيران.

٢٤- طبقات أعلام الشيعة، الشيخ أغا بزرك الطهراني، مؤسسة إسماعيليان، قم.

٢٥- فقه الصادق، السيد محمد صادق الروحاني، مؤسسة دار الكتاب، قم.

٢٦- الفهرست، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي، مكتبة المحقق الطباطبائي، قم.

٢٧- كتاب المكاسب، الشيخ مرتضى الأنصاري، دار الثقلين، قم.

٢٨- كشف الأستار، السيد أحمد الحسيني الخونساري، مؤسسة آل البيت (ع)، بيروت.

٢٩- الكنى والألقاب، الشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر، طهران.

٣٠- مباحث الأصول، السيد كاظم الحائري، دار البشير، قم.

٣١- مصباح الفقاهة، الشيخ محمد علي التوحيدي، مطبعة سيد الشهداء، قم.

٣٢- معجم رجال الحديث، السيد الخوئي، مركز نشر آثار الشيعة، قم.

٣٣- مقدمات في علم الرجال، السيد محمد الحسيني، طبع خاص.

٣٤- منهاج الفقاهة، السيد محمد صادق الروحاني، مؤسسة دار الكتاب، قم.

٣٥- الهداية الكبرى، الشيخ أبو عبد الله الحسين بن حمدان الخصيبي، مؤسسة السراج للطباعة والنشر، بيروت.

٣٦- الوافية في الفرقة الناجية، الشيخ إبراهيم القطيفي، مؤسسة البقيع لإحياء التراث، بيروت.

٣٧- وسائل الشيعة، الشيخ محمد بن الحسن (الحر العاملي)، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، قم.

فهرست

مقدمة المركز ٥

مقدمة ٧

المبحث الأول

ترجمة ابن شعبة الحراني

(١٣ - ٧٣)

المؤلف ١٣

عقيدة ابن شعبة ١٥

كتاب (حقائق أسرار الدين) ٣٢

آراء العلماء بابن شعبة ٤١

وثاقة ابن شعبة الحراني ٦٣

المبحث الثاني

كتاب تحف العقول

(٧٥ - ١١٤)

الطريق إلى الكتاب ١٠١

تصحيح العمل بكتاب تحف العقول ١٠٣

الخاتمة ١١٤

المصادر ١١٥